ورقة بحثية بعنوان:

"دور القطاع المصرفي في تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية: تجربة الأردن كنموذج"

الباحثون

د/ ماهر حسن المحروقي

د/إيهاب مقابلة

الملخص التنفيذي: ٣
المقدمة ٤
المدخل المنهجي للدراسة: ٥
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة ٦
١,١ مفهوم التنافسية ٦
١,١,١ النظرة العامة والمدارس المفسرة للتنافسية ٦
٢,١,١ أبرز تعريفات التنافسية الاقتصادية ٧
٣,١,١ مؤشرات التنافسية الدولية ٨
٢,١ دور القطاع المالي والمصرفي في تعزيز التنافسية الاقتصادية ١١
١,٢,١ الإطار النظري للعلاقة بين التمويل والتنافسية الاقتصادية ١١
٢,٢,١ وظائف المؤسسات المالية في دعم الإنتاجية والنمو الاقتصادي والاستثمار ١٢
٣,٢,١ الهشاشة المالية و أثرها على التنافسية ١٢
٤,٢,١ دور القطاع المصرفي في تمويل الصادرات كأحد مكونات التنافسية ١٣
٥,٢,١ تجربة الأردن كنموذج بين الاقتصادات العربية ١٤
٦,٢,١ مؤشرات القطاع المصرفي العربي وأداء القطاع المصرفي الأردني كنموذج: ١٥
الفصل الثاني: تحليل أداء القطاع المصرفي الأردني وعلاقته بالاقتصاد الأردني ١٨
١,٢ مقدمة عن القطاع المصرفي الأردني ١٨
١,١,٢ التطور التاريخي للقطاع المصرفي الاردني ١٨
٢,١,٢ هيكل القطاع المصرفي الأردني ١٨
٢,٢ مؤشرات القطاع المصرفي الأردني ١٩
١,٢,٢ مؤشرات المتانة المالية والاستقرار المالي ١٩
٢,٢,٢ مؤشرات العمق المالي ٢٠
3.2 مساهمات القطاع المصرفي في الاقتصاد الأردني ٢١
١,٣,٢ المساهمة في الناتج (القيمة المضافة للقطاع المصرفي) ٢١
٢,٣,٢ المساهمة في تمويل النشاط الاقتصادي (التسهيلات الانتمانية) ٢٤
الفصل الثالث علاقة بين التسهيلات الائتمانية والأداء الاقتصادي: تحليل قياسي للتجربة الأردنية ٢٦
١,٣ أثر التسهيلات الانتمانية على النمو الاقتصادي ٢٦
٢,٣ أثر التسهيلات الائتمانية على الصادرات ٣٣
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات ٣٩
١,٤ السياسات المصرفية وتعزيز التمويل للقطاعات الإنتاجية ٣٩
٢,٤ الابتكار المالي وتعزيز الشمول المالي ٤٠
٣,٤ البيئة التشريعية والتنظيمية ٤٠
٤,٤ تمويل الصادرات وتعزيز التنافسية الخارجية ٤١
٥,٤ الاستدامة المالية والتنافسية طويلة الأجل ٤١
قائمة المراجع ٤٢
١,٥ قائمة المراجع باللغة العربية ٤٢
٢,٥ قائمة المراجع بالغة الإنجليزية ٤٣

الملخص التنفيذي:

تتناول هذه الدراسة دور القطاع المصرفي في تعزيز القدرة التنافسية للأردن كنموذج، وذلك عبر تحليل العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والقدرة الإنتاجية والصادرات والنمو الاقتصادي. تنطلق الدراسة من فرضية أن ارتفاع حجم التمويل الموجه للقطاعات الإنتاجية يساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحفيز الصادرات ورفع معدلات النمو، وهو ما يعزز التنافسية على المستوى الوطني والإقليمي.

اعتمدت الدراسة على مزيج من المناهج الوصفية والكمية والمقارنة، حيث جرى استعراض المؤشرات التاريخية للقطاع المصرفي الأردني وتحليل أدائه، وربطه بالتقارير الدولية مثل تقارير التنافسية العالمية للبنك الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية.

تُظهر النتائج أن القطاع المصرفي الأردني يتمتع بدرجة عالية من المتانة والاستقرار المالي، حيث حافظ على مؤشرات كفاية رأس مال وسيولة تفوق المتطلبات الدولية، كما ساهم في توفير التمويل اللازم للقطاعات الإنتاجية، وخاصة الصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية.

وخلصت الدراسة إلى:

- الائتمان المصرفي (Credit) له تأثير موجب ودال على النمو الاقتصادي، إذ تؤدي زيادة التسهيلات الائتمانية بنسبة ١% من الناتج إلى رفع معدل النمو بنحو 0.24 نقطة مئوية على المدى الطويل. وهذا يعكس الدور الحيوي للقطاع المصرفي في تحفيز النشاط الاقتصادي وتمويل المشاريع الاستثمارية.
- تشير النتائج إلى أن الاقتصاد الأردني يتمتع بعلاقة توازنية قوية ومستقرة تربط بين الصادرات وكل من النشاط المالي والانفتاح التجاري ومستوى الدخل الفردي. هذا يعني أن زيادة الائتمان المحلي، وتحسن درجة الانفتاح التجاري، وارتفاع الدخل الفردي الحقيقي تؤدي جميعها إلى تعزيز القدرة التصديرية للأردن بشكل واضح ومستدام على المدى الطويل.
- وأظهر التحليل أن الائتمان المحلي يمثل المحرك الأكثر تأثيراً على المدى الطويل، حيث يعزز التمويل البنكي الأنشطة الإنتاجية ويوفر سيولة للمصدرين، بينما يسهم الانفتاح التجاري في فتح أسواق جديدة وتحسين تنافسية السلع الأردنية. كما قد يعكس ارتفاع الدخل الفردي تحسناً في الكفاءة والإنتاجية، مما يزيد من جودة المنتجات القابلة للتصدير.
- من الناحية الديناميكية، فقد بينت نتائج نموذج التصحيح الخطأ (ECM) أن أي انحراف عن المسار التوازني يتم تصحيحه بسرعة تُقدّر بحوالي ٦١% سنوياً، مما يدل على أن الاقتصاد الأردني

يمتلك آلية داخلية قوية للتكيف مع الصدمات الاقتصادية سواء كانت في التمويل أو الطلب الخارجي.

ووفق الدراسة يُعدّ الأردن نموذجًا متميزًا في تعزيز التنافسية رغم محدودية موارده الطبيعية وصغر سوقه المحلي، إذ استطاع أن يبني اقتصادًا متوازنًا يقوم على التنويع والمرونة. فقد نجح في تطوير قطاع مصرفي متين يتمتع بمستويات عالية من كفاية رأس المال والسيولة، مكّنه من امتصاص الصدمات الإقليمية والعالمية دون أن يفقد استقراره. كما أسهمت السياسات النقدية الحذرة للبنك المركزي والإصلاحات التشريعية والتنظيمية في تعزيز الثقة بالقطاع المالي وتحسين بيئة الأعمال، مما انعكس إيجابًا على تدفق الاستثمارات ودعم النمو المستدام، وهو ما يؤهل الأردن ليكون نموذجا فعالا ما بين الدول العربية.

ويمكن الاقتداء بالأردن في كيفية توظيف القطاع المصرفي كأداة لتعزيز التنافسية الاقتصادية. فقد لعبت البنوك الأردنية دورًا فاعلًا في تمويل القطاعات الإنتاجية والصناعات التحويلية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تبنيها مبادرات في التمويل الأخضر والرقمي والشمول المالي. هذا الدور البنّاء جعل من الأردن مثالًا على قدرة الاقتصاد العربي على تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي والتحول نحو اقتصاد أكثر إنتاجية واستدامة.

المقدمة

تُعَدّ القدرة التنافسية إحدى الركائز الأساسية التي تحدد موقع الدول في النظام الاقتصادي العالمي، إذ أصبحت مؤشراً شاملاً يعكس قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو المستدام، وزيادة الإنتاجية، وتحسين مستويات المعيشة. ومع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات التكنولوجيا والرقمنة والتحولات الخضراء، تزايدت حدة المنافسة بين الاقتصادات الوطنية والإقليمية، الأمر الذي جعل من تطوير بيئة مالية قوية وقطاع مصرفي متين ضرورة ملحة لضمان تعزيز التنافسية وتحقيق التنمية الشاملة.

لقد برز القطاع المصرفي في هذا السياق بوصفه محوراً أساسياً لأي استراتيجية اقتصادية معاصرة، فهو لا يقتصر على كونه أداة وسيطة بين المودعين والمستثمرين، بل يمثل محركاً فاعلاً للنمو من خلال توجيه المدخرات نحو الأنشطة الإنتاجية، وتقديم التسهيلات الائتمانية للشركات والأفراد، وتعبئة رأس المال اللازم للاستثمارات. كما يساهم القطاع المصرفي في دعم الابتكار وريادة الأعمال، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الصادرات، مما يجعله عنصراً مركزياً في منظومة التنافسية الاقتصادية (Levine, 2004)

وتتضح أهمية القطاع المصرفي الأردني من خلال مساهمته المباشرة في تمويل الأنشطة الاقتصادية. فالتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الإنتاجية تمثل أداة رئيسية لرفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، وزيادة القدرة التصديرية، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي. وتشير الإحصاءات الحديثة إلى أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى ما يقارب 8% بشكل مباشر وغير مباشر، وهو ما يجعله أحد أكثر القطاعات خلقاً للقيمة المضافة في الاقتصاد الوطني. ووفق دراسة Makhoba et al. (2022) أن توسيع الائتمان أو الدين الموجَّه نحو القطاعات الإنتاجية مثل البنية التحتية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتكنولوجيا يسهم بشكل ملحوظ في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات التنافسية في الاقتصادات الناشئة والنامية.

تنبع إشكالية هذه الدراسة من التساؤل المركزي: كيف تسهم التسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي الأردني في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال الإنتاجية والصادرات والنمو الاقتصادي؟ للإجابة عن هذا التساؤل، تتبنى الدراسة منهجية شاملة تجمع بين التحليل الوصفي للبيانات التاريخية والمؤشرات المصرفية، إضافة إلى استخدام أساليب كمية لقياس الأثر الفعلي للتسهيلات الائتمانية على مؤشرات التنافسية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبين متكاملين:

الأهمية النظرية: تسعى إلى إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بدور القطاع المصرفي في تعزيز التنافسية، من خلال ربط التسهيلات الائتمانية بمكونات رئيسية مثل الإنتاجية والصادرات والنمو الاقتصادي. كما تقدم إطاراً نظرياً يساعد على فهم آليات العلاقة بين النظام المالي والتنافسية في الاقتصادات النامية.

الأهمية التطبيقية: توفر نتائج عملية يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار في الأردن والدول العربية الأخرى، من خلال تقديم توصيات تستند إلى الأدلة، بما يعزز تصميم سياسات مالية أكثر كفاءة، ويدعم تطوير أدوات تمويلية مبتكرة، ويعزز استقرار النظام المصرفي.

المدخل المنهجي للدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع المصرفي في الأردن في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي. ومع تزايد التحديات الإقليمية والعالمية، تصبح الحاجة ماسة إلى فهم أعمق لكيفية مساهمة التسهيلات الائتمانية في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال دعم الإنتاجية، تمكين الصادرات، والمساهمة في النمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة تتمثل في التساؤل الرئيسي: كيف تسهم التسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي الأردني في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال الإنتاجية، الصادرات، والنمو الاقتصادي؟ و انطلاقًا من هذه الإشكالية، تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- ❖ توصيف العلاقة النظرية بين التسهيلات الائتمانية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية.
- ❖ تحليل مؤشرات أداء القطاع المصرفي الأردني وتطوره.
- ❖ قياس الأثر العملي للتسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي، الصادرات، كمؤشرات للتنافسية الاقتصادية.

وتفترض الدراسة وجود علاقة طردية بين نمو التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاعات الإنتاجية وتحسن القدرة التنافسية للاقتصاد، حيث إن ارتفاع حجم التمويل المتاح للقطاعات الإنتاجية يؤدي إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية، وتحفيز الصادرات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

- ❖ أما منهجية الدراسة فتعتمد على مزيج من:
- ❖ المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف التطورات التاريخية والمؤشرات المالية والمصرفية.
- ❖ مراجعة تجربة الأردن بالمعايير والتقارير الدولية الخاصة بالتنافسية.

التحليل الكمي في الفصل الثالث، عبر استخدام البيانات الثانوية من البنك المركزي الأردني والتقارير الدولية لتوضيح أثر التسهيلات على مكونات التنافسية.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

١,١ مفهوم التنافسية

١,١,١ النظرة العامة والمدارس المفسرة للتنافسية

غالبًا ما يتم تقديم التنافسية باعتبارها أحد أبرز عوامل النمو الاقتصادي، ففي الاقتصاد الدولي، يجب على الدول تطوير مؤسسات وسياسات وبنى تحتية تمكّن الشركات من المنافسة على المستوى الدولي. وتكتسب عوامل التنافسية أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة العربية، حيث تسعى الحكومات إلى تنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على إيرادات الموارد الطبيعية المتقلبة والمحدودة ببعض الأنواع.

يعدّ مفهوم التنافسية "Competitiveness" من المفاهيم التي يكتنفها نوع من الضبابية؛ لأنه يُعَدّ مفهوماً متعدد الأقطاب (Davidson et al., 2021, p. 12) بين التحليلات الاقتصادية الجزئية (تحليلات المنشأة) والتحليلات الاقتصادية الكلية. واستعمال هذا المصطلح مع مفاهيم أخرى، مثل "الإنتاجية" و"الابتكار" و"حصة السوق"، في ظل تداخل المؤشرات والمتغيرات المفسرة للقدرة التنافسية.

لقد ساهمت أبحاث الكاتبين بورتر (Porter, 1990) وكروجمان (Krugman,1994) في صياغة مفهومنا الحالي عن التنافسية، حيث أشارت أبحاث بورتر الى أن الإنتاجية والتي تُعرَّف عادةً على أنها نسبة حجم المخرجات إلى حجم المدخلات بانها المفتاح للنمو الاقتصادي طويل الأجل لأي دولة. فيما حذّر كروغمان من هوس خطير بالتركيز على تنافسية التكاليف على المستوى الوطني، ويبقى الأثر الأبرز لأفكارهما في الارتباط الوثيق بين التنافسية والإنتاجية في الأدبيات الاقتصادية. أما الدراسات الحديثة فتدعو إلى أن تكون القدرة التنافسية مستدامة بمرور الوقت، وهو ما يتطلب مراعاة العوامل مختلفة مثل التأثيرات التحولات الاجتماعية، ومعدلات البطالة، أو كثافة استخدام الطاقة بالإضافة إلى عناصر التكلفة الأكثر تقليدية (Aiginger et al., 2013).

ويشار في أن الأدبيات استخدمت مصطلح التنافسية مع الإشارة الى محدداتها ونتائجها دون تميز واضح بينهما فعلى سبيل المثال تعتبر عوامل الإنتاج ووجود المؤسسات والقدرة الإنتاجية عوامل محددة للتنافسية، فيما يعتبر التوازن بين هذه العناصر نتيجة لها (Carbone and Rivers, 2017). وبالنظر الى تنوع فهوم التنافسية ظهرت مجموعة من التعريفات للتنافسية الاقتصادية.

٢,١,١ أبرز تعريفات التنافسية الاقتصادية

- قدرة الدولة على إنشاء و إنتاج وتوزيع و/أو تقديم خدمات للمنتجات في التجارة الدولية مع تحقيق عوائد متزايدة على مواردها (Scott and Lodge, 1985).
- الدرجة التي يمكن من خلالها، في ظل ظروف السوق المفتوحة، أن تنتج الدولة سلعاً وخدمات تلبي اختبار المنافسة الأجنبية، وفي الوقت نفسه تحافظ على الدخل الحقيقي المحلي وتعمل على زيادته (OECD, 1992, p. 237).
- قدرة الشركات أو الصناعات أو المناطق أو الدول أو المناطق فوق الوطنية على تحقيق مستويات مرتفعة نسبياً من دخل عناصر الإنتاج ومستويات توظيفها على أساس مستدام، مع التعرض الدائم والمستمر للمنافسة الدولية (Hatzichronoglou, 1996).
- مقياس لقدرة الاقتصاد على توفير مستويات معيشة مرتفعة ومتزايدة ونسب عالية من التوظيف على أساس مستدام (European Commission, 2012).

- قدرة الدولة على تحقيق أهداف تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لمواطنيها في الحاضر والمستقبل (Aiginger et al., 2013).
- مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدولة، والذي يحدد بدوره مستوى الازدهار الذي يمكن أن يبلغه الاقتصاد (World Economic Forum,2017 p. 11).

وفي زاوية النظر بالتعريفات الواردة أعلاه يظهر أن بعض التعريفات ذات الطابع الكلاسيكي أو المؤسسي تركز على مؤشرات كمية محددة، مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد أو الصادرات، في حين تتبنى تعريفات الحديثة منظوراً أوسع يشمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الاقتصادية، مثل المعيشة المرتفعة.

٣,١,١ مؤشرات التنافسية الدولية

قامت مجموعة من المؤسسات بتحديد عوامل قياس التنافسية، حيث تصدر هذه المؤسسات منشورات سنوية مثل المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) والبنك الدولي (W.B) والمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) وتقوم هذه المنظمات بإعداد مؤشرات للتنافسية بهدف مقارنة أداء الدول في عدد من المؤشرات، وتميل هذه التقارير إلى ربط التنافسية بالإنتاجية، تماشياً مع اغلب الأدبيات.

١,٣,١,١ تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

بدأ المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) إصدار تقرير التنافسية العالمية في عام ١٩٧٩ ليكون أداة سنوية تقيّم قدرة الدول على تحقيق الازدهار الاقتصادي. يقيس هذا المؤشر القدرة التنافسية الشاملة لكل بلد عبر مجموعة واسعة من العوامل، أي بعبارة أخرى يقيس المؤشر العوامل التي تحدّد مستويات الإنتاجية، وبالتالي الازدهار الاقتصادي المستدام للبلدان.

وفي اخر تقرير لعام ٢٠١٩ حاز الأردن على المرتبة ٧٠ عالمياً، بزيادة قدرها ثلاث درجات مقارنة بعام ٢٠١٨، ودرجة قدرها ٦٠,٩ نقطة من ١٠٠ نقطة. ويعد أداء الأردن بذلك العام نتيجة تحسن ملحوظ في محوري البنية التحتية والبيئة الاقتصادية العامة.

الجدول رقم 1 المحاور الرئيسية لمؤشر التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

المحور	التعريف
المؤسسات	تشمل جودة الإطار المؤسسي والقانوني والإداري في البلد (مثل فعالية الحكومة ومدى انتشار الفساد وحماية حقوق الملكية).
البنية التحتية	جودة وتوافر البنى التحتية المادية (الطرق والمواصلات والمطارات) والرقمية (شبكات الاتصالات والإنترنت)
استقرار الاقتصاد الكلي	مدى استقرار الاقتصاد الوطني (معدلات التضخم، عجز أو دين الحكومة، استقرار أسعار الصرف)
الصحة	مستوى الصحة العامة للسكان (متوسط العمر الصحي المتوقع، معدلات الوفيات، ومدى توفر وجودة الرعاية الصحية)
المهارات	كمية ونوعية رأس المال البشري (مستوى التعليم والتدريب للعمالة، والمهارات المكتسبة وقدرة القوى العاملة على تلبية متطلبات سوق العمل).
سوق المنتجات	كفاءة أسواق السلع والخدمات (درجة المنافسة المحلية، و انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية، ومرونة الأسعار)
سوق العمل	فعالية سوق العمل ومرونته (سياسات التوظيف والأجور، مدى تحفيز إنتاجية العمال، وسهولة انتقال العمالة)
النظام المالي	متانة النظام المالي وتوافر التمويل (سهولة الوصول لرأس المال، استقرار البنوك والأسواق المالية، توفر الائتمان للشركات)
حجم السوق	حجم السوق للبلد من حيث الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، مما يحدد الفرص المتاحة للشركات للتوسع
ديناميكية الأعمال	درجة حركية قطاع الأعمال والابتكار (سهولة تأسيس الشركات، مرونة بيئة الأعمال أمام دخول أفكار جديدة، روح ريادة الأعمال وقدرة الشركات على التكيّف)
قدرة الابتكار	قدرة الاقتصاد على الابتكار والإبداع التقني (الاستثمار في البحث والتطوير، عدد براءات الاختراع، جودة مراكز الأبحاث والشركات في ابتكار تقنيات جديدة).

٢,٣,١,١ تقرير سهولة الأعمال الصادر عن البنك الدولي

تقرير سهولة ممارسة الأعمال (Doing Business Report) الصادر عن البنك الدولي، والذي كان يُنشر سنويًا حتى عام ٢٠٢٠، يعد أحد أبرز المراجع الدولية لقياس جوانب من التنافسية الاقتصادية من منظور بيئة الأعمال. يقوم التقرير على رصد وتحليل الإطار التشريعي والتنظيمي المؤثر في دورة حياة المشروع. يعتمد التقرير على قياس أداء الدول في عشرة محاور رئيسية تشمل: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية حقوق المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، و إنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار. يتم منح كل دولة درجة مئوية مركّبة تعكس متوسط أدائها في هذه المحاور، ما يسمح بالمقارنة الدولية وتحديد مجالات

التحسين. واكتسب التقرير أهميته في سياق التنافسية لأنه يسلط الضوء على كفاءة الأطر التنظيمية والشفافية وسرعة الإجراءات، وهي عناصر أساسية في جذب الاستثمارات وتعزيز النشاط الاقتصادي.

ووفق اخر تقرير صدر في عام ٢٠٢٠ سجل الأردن تحسّناً ملحوظاً في بيئة الأعمال بعد أن احتل المرتبة ٧٥ مقارنة مع المرتبة ١٠٤ في عام ٢٠١٩. أي التقدم بالترتيب ٢٩ مركزاً من أصل ١٩٠ دولة شملها التقرير. ويُعزى هذا التقدم إلى سلسلة إصلاحات هيكلية نفذها الأردن، أبرزها تحسين حقوق المقترضين بحيث أصبح لدى الأردن سجل ضمانات مركزي (Collateral Registry)، وتطوير بيانات المؤسسات الائتمانية، وهو ما أدى الى تحسن كبير في مؤشر "سهولة الحصول على الائتمان".

٣,٣,١,١ تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المهد الدولي للتنمية الإدارية

يصدر المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) في سويسرا تقرير التنافسية العالمية سنوياً منذ عام ١٩٨٩ تحت عنوان: (World Competitiveness Yearbook)، ويُعد من أبرز المراجع الدولية لتقييم قدرة الدول على تحقيق النمو والازدهار. يقيس التقرير تنافسية نحو ٦٤ دولة اعتماداً على أكثر من ٣٣٠ مؤشراً، تجمع بين البيانات الإحصائية الموضوعية واستطلاعات رأي المدراء التنفيذيين. يهدف التقرير إلى تحليل نقاط القوة والتحديات التي تواجه كل دولة، مسلطاً الضوء على عناصر مثل الجاهزية الرقمية، الابتكار، التحول البيئي، والمرونة الاقتصادية، مع إبراز أهمية السياسات الحكومية الفعّالة والقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية.

الشكل رقم 1 محاور تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المعهد الدولي (IMD)

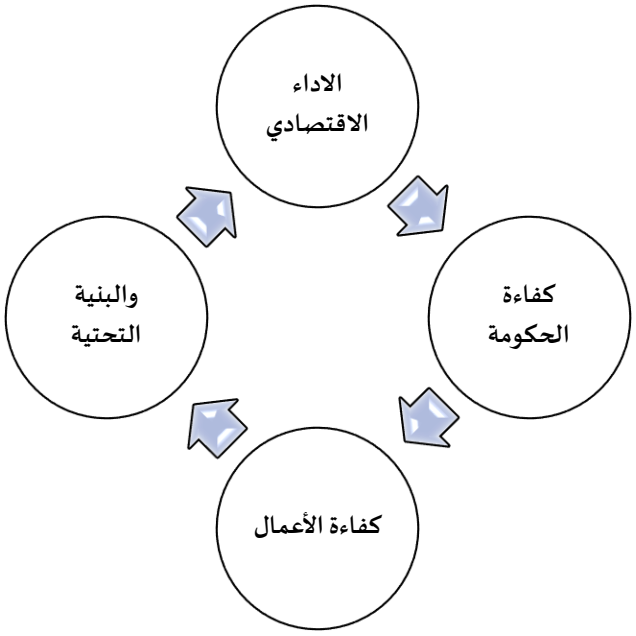

احتل الأردن المرتبة 47 عالميًا من بين 69 دولة شملها التقرير، متقدماً درجة واحدة عن العام ٢٠٢٤، وعلى المستوى العربي، احتل الأردن المرتبة السابعة، وضمن تقسيم مجموعات الدول احتل الأردن المرتبة ٣١ متقدما بدرجة واحدة عن عام ٢٠٢٤ ضمن دول الشرق الأوسط وأوروبا والتي تضم ٤٥ دولة. كما احتل الأردن المرتبة ٢٨ متراجعاً بدرجة ضمن المجموعة الفرعية للدول التي يقل عدد سكانها عن ٢٠ مليون نسمة والتي يشمل عددها ٣٧ دولة.

يمثل القطاع المالي والمصرفي أحد المكونات الجوهرية في قياس القدرة التنافسية للدول ضمن التقارير الدولية المستعرضة. ففي تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يشكّل النظام المالي ركيزة مستقلة من الركائز الاثنتي عشرة، ويُقاس من خلال مؤشرات مثل استقرار البنوك، وسهولة الحصول على الائتمان، وعمق الأسواق المالية، وفاعلية أدوات التمويل. أما في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، فإن كفاءة النظام المالي والمصرفي تندرج ضمن عاملَي "كفاءة الأعمال" و"البنية التحتية"، حيث تُقاس بمدى تو افر التمويل، وجودة الخدمات المصرفية، وسهولة النفاذ إلى رأس المال المحلي والأجنبي. وفي تقرير سهولة ممارسة الأعمال للبنك الدولي، يظهر البعد المالي في محور "الحصول على الائتمان"، الذي يقيم قوة الأطر القانونية لحقوق المقترضين والمقرضين، وشفافية المعلومات الائتمانية.

وتبرز العلاقة الوثيقة بين تحسن النظام المالي والتنافسية الاقتصادية من خلال أثره المباشر في تحفيز الاستثمار والإنتاجية. فالقطاع المالي المتطور يوفّر التمويل بكفاءة، ويخفض تكاليف الاقتراض، ويزيد من قدرة الشركات على التوسع والابتكار، مما ينعكس إيجاباً على مؤشرات النمو والتشغيل. وتشير تجارب دول عديدة في هذه التقارير الدولية إلى أن الإصلاحات التي تعزز الاستقرار المالي، وتوسّع قاعدة الإقراض، وتحسّن البنية التحتية للائتمان، غالباً ما تؤدي إلى قفزات ملموسة في الترتيب العام للتنافسية. وهو ما حصل مع الأردن وفق تقرير سهولة الأعمال من خلال تحسن مؤشر سهولة الحصول على الائتمان. لهذا ترتبط كثير من الدراسات والأبحاث العلاقة بين تحسن النظام المالي وتحسن الإنتاج وجذب الاستثمار وتحسن الصادرات وكلها عناصر تؤدي الى تعزيز التنافسية.

2.1 دور القطاع المالي والمصرفي في تعزيز التنافسية الاقتصادية

١,٢,١ الإطار النظري للعلاقة بين التمويل والتنافسية الاقتصادية

تشير تقارير البنك الدولي إلى أن الأنظمة المالية السليمة تدعم النمو الاقتصادي والتنمية، فالاستقرار المالي يخلق الوظائف ويُحسّن الإنتاجية وهو ما يصب في تعزيز التنافسية من ناحية. ومن ناحية

أخرى تضمن الأنظمة المصرفية القوية والأسواق المالية تدفق الأموال إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية، وتساعد الحكومات في الحصول على رأس مال استثماري وتساعدها في بناء البنية التحتية القوية، إضافة الى أن البنوك توفر شبكات أمان مالية وتحفز عمليات المدفوعات والاستثمار عبر الحدود.

٢,٢,١ وظائف المؤسسات المالية في دعم الإنتاجية والنمو الاقتصادي والاستثمار

ترجع جذور النقاش حول العلاقة بين المالية والتنافسية إلى كتابات جوزيف شومبيتر الذي أوضح أن النظام المالي يمكن أن يحفز الابتكار من خلال تمويل رواد الأعمال. لاحقًا، أكدت أبحاث (King and Levine,1993) أن مستوى تطور القطاع المالي يعد مؤشراً جيداً للتنبؤ بمعدلات النمو المستقبلي وتراكم رأس المال والتغير التكنولوجي. تشير الأدبيات إلى أن المؤسسات المالية تؤدي خمس وظائف أساسية لدعم الإنتاجية (Levine,2004): إنتاج المعلومات وتخصيص رأس المال؛ مراقبة المستثمرين وتحسين الحوكمة؛ تنويع المخاطر؛ تعبئة المدخرات؛ وتيسير التبادل. كل هذه الوظائف تقلل تكاليف المعلومات والمعاملات، وبالتالي تعزز الكفاءة الإنتاجية وتقوي التنافسية.

كما تشير أبحاث مثل Beck et al. (2000) أن الاقتصادات ذات الأنظمة المالية الأكثر كفاءة تسجل معدلات نمو إنتاجية أعلى في القطاعات الأكثر اعتماداً على التمويل، وذلك نتيجة لانخفاض فجوات التمويل وتمكين الشركات من التوسع وتبني تقنيات جديدة. وتبين الأبحاث والأدبيات أن تحسين الوصول إلى التمويل، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، يساهم في رفع الإنتاجية وزيادة فرص العمل. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تولد سبعة من كل عشرة وظائف جديدة في الأسواق الناشئة وفق مؤشرات البنك الدولي لعام ٢٠١٩. إلا أن هذه الشركات تعاني من عقبة الوصول الى مصادر التمويل، لذلك، فإن السياسات التي تعزز الشمول المالي وتطور البنية التحتية المالية (مثل أنظمة الدفع، وسجلات الائتمان، والتأمين على الودائع) تُعد جزءاً من تعزيز التنافسية الاقتصادية، وهو ما تشير إليه مؤشرات التنافسية في التقارير الدولية التي ذكرت سابقاً.

٣,٢,١ الهشاشة المالية و أثرها على التنافسية

من ناحية أخرى تشير الدراسات الى مصطلح الهشاشة المالية والذي يظهر مدى تعرض النظام المالي أو الأفراد لصدمات تجاه الأزمات المالية الكبيرة، بحيث يمكن أن تؤدي صدمة صغيرة أو غير اعتيادية إلى تقلبات حادة في الأداء المالي. يستخدم هذا المصطلح غالباً لوصف النظام المالي إذا كان لا يملك القدرة الصلبة على امتصاص صدمات اقتصادية بسيطة، مما يرفع احتمالية تفجّر أزمات مالية واسعة النطاق.

تشير دراسة Loayza and Rancière (2006) الى أثر تنمية القطاع المالي على النمو الاقتصادي، حيث أظهرت النتائج أن التنمية المالية قد ترتبط سلبياً بالنمو إذا تم تجاهل البيانات المتطرّفة، غير أنها تتحول إلى عامل إيجابي ملموس عند اعتماد النموذج الإحصائي المصحّح للبيانات المتطرفة؛ مما يؤكد أن هذه البيانات الشاذة تغيّر طبيعة العلاقة. أما الهشاشة المالية، فإنها تظهر تأثيراً سلبياً واضحاً على النمو بغض النظر عن معالجة التطرف للبيانات، وهذا يجعل النظام المالي ذو تأثير سلبي أو إيجابي على النمو الاقتصادي.

وفي الأردن تشير دراسات أن هنالك علاقة طويلة الأجل بين التمويل المقدم من البنوك والنمو الحقيقي، ووجود علاقة سببية دالة في الأجل القصير والمتوسط (Ananzeh and Eddien, 2016). كما توضح الدراسات أن هنالك تر ابط ديناميكي بين تطور القطاع المالي والنمو ضمن اقتصاد السوق الناشئ؛ مثل حالة الأردن بالإضافة الى اعتبار التطوير المالي أمرا حاسما لزيادة النمو الاقتصادي في الأردن من خلال تحليل عدد من النماذج الإحصائية (Oroud et al., 2023).

٤,٢,١ دور القطاع المصرفي في تمويل الصادرات كأحد مكونات التنافسية

وفي إطار العلاقة بين التمويل المصرفي والتنافسية، تشير الدراسات والأبحاث الى دراسة العلاقة بين التمويل والتصدير، حيث أن ارتفاع الصادرات تعتبر أحد عوامل قياس التنافسية ووفق الأدبيات، كما انتهجت الدراسات في هذا الجانب تحليل العلاقة لتحديد أثر الصدمات المالية على مستوى التجارة الخارجية.

فقد أشارت دراسة Manova, (2013) أن تو افر التمويل البنكي يلعب دوراً لتحفيز الصادرات من خلال انتقاء الشركات القادرة على التصدير، انتقاء المنتجين القادرين على تحمل تكاليف النفاذ الى الأسواق الخارجية، وأخيرا رفع كفاءة المصدرين القائمين. كما بينت الدراسة أن وجود تشوهات في الأسواق المالية تكبّل التجارة الدولية لأنّ التصدير يتطلب رأس مال عامل أعلى وتمويلاً قصير الأجل لتغطية فترات الشحن والتحصيل والمخاطر السيادية والتجارية. ويتو افق هذا الطرح مع دراسة Ahn et al. (2011) والتي أشارت الى فو ائد الائتمان المصرفي في التجارة الخارجية، حيث أن التمويل يوفر سيولة لتمويل المدخلات، وضمانات للدفع، وإدارة لمخاطر الطرف المقابل، وقد أثبتت الدراسة وجود أدلة سببية من اليابان خلال الأزمة العالمية تُظهر أنّ تدهور صحّة البنوك المزوِّدة لتمويل التجارة خفّض صادرات الشركات المرتبطة بها مقارنةً بمبيعاتها المحلية، ما يثبت وجود علاقة مباشرة من صدمات العرض الائتماني وأداء التصدير. وتضيف دلائل أحدث أنّ تخصص البنوك في أسواق تصدير معيّنة يضخّم استجابة الشركات فحين تتسع فرص سوق محدد ترتفع

طلبات الائتمان من البنوك المتخصّصة فيه، وتكون مرونة صادرات الشركات لتغيّرات عرض الائتمان أعلى بكثير مقارنة بالبنوك غير المتخصّصة (Paravisini et al., 2023)

٥,٢,١ تجربة الأردن كنموذج بين الاقتصادات العربية

تشهد الدول العربية مجموعة من القواسم المشتركة في طبيعة الاقتصادات ومنها التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية، والتي تضع قيوداً متقاربة على تحقيق النمو المستدام وتعزيز التنافسية. فمن خلال مؤشرات التنافسية، يتضح أن أغلب الدول العربية لا تزال تعتمد على القطاعات التقليدية كمصدر رئيسي للنشاط الاقتصادي والإيرادات العامة، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، ولا سيما أسعار الطاقة والسلع الأساسية، إضافة الى تحديات هيكلية في سوق العمل، حيث تتسم بمعدلات بطالة مرتفعة تصل في المتوسط إلى أكثر من ١٠ بالمائة، مع ارتفاع خاص في معدلات بطالة الشباب والنساء، (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٣). وقد أبرز تقرير التنافسية العربي أن ضعف التنويع الاقتصادي يُعد من أهم معوقات النمو في المنطقة، إذ تظل القطاعات الإنتاجية، خصوصًا الصناعات التحويلية، محدودة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وغالباً لا تتجاوز نسبتها في معظم الدول العربية حاجز ١٠ إلى ١٥ بالمائة.

ومن جانب اخر يلاحظ التشابه في السياسات العامة التي تتبناها الدول العربية لمواجهة التحديات. إذ تبنت معظمها خلال العقد الأخير رؤى وطنية واستراتيجيات تنموية متقاربة الأهداف، مثل رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن ٢٠٣٣، رؤية السعودية ٢٠٣٠، ورؤية مصر ٢٠٣٠، وغيرها. وتركز هذه الرؤى على تنويع القاعدة الإنتاجية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز كفاءة القطاع العام، ودعم التحول الرقمي. كما شهدت العديد من الاقتصادات العربية تحولات تدريجية في السياسات المالية والنقدية باتجاه ضبط العجز المالي، وتوسيع القاعدة الضريبية غير النفطية، وتطوير أدوات التمويل المحلية.

ويعتبر لأردن مثالاً جيداً على طبيعة الاقتصادات العربية فرغم محدودية موارده الطبيعية إلا انه حقق درجة من التوازن الاقتصادي والاستقرار المالي، وقد أشير سابقاً الى أداء الأردن في تقارير التنافسية المختلفة، إضافة الى اعتبار أداء الأردن متوسطا في المؤشرات الاقتصادية الكلية ما بين الدول العربية النفطية ودول العربية غير النفطية. وتعتبر التجربة الأردنية في تطوير القطاع المصرفي من أبرز النماذج العربية التي تُظهر كيف يمكن للنظام المالي أن يسهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد، في ظل محدودية الموارد الطبيعية وصغر السوق المحلي. وفقًا لتقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام ٢٠٢٤، يتمتع القطاع المصرفي الأردني بمستويات مرتفعة من كفاية رأس المال والسيولة، كما أن نتائج اختبارات الضغط أظهرت قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية دون ظهور مخاطر نظامية. إضافة إلى ذلك، لعبت البنوك الأردنية دورًا متزايدًا في دعم القطاعات الإنتاجية من خلال برامج تمويل موجّهة للصناعة والطاقة المتجددة

والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما ساعد في تعزيز القيمة المضافة المحلية. وقد انعكس ذلك على تحسن ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية الكلي، حيث سجّل أداءً إيجابيًا في القطاع النقدي والمصرفي وفق عدد من التقارير الدولية.

الجدول رقم 2 المؤشرات و أبعاد النموذج الأردني

المؤشر	ترتيب الأردن بين الدول العربية	الملامح البارزة
النمو الحقيقي	من أفضل ١٠ دول عربية	نمو معتدل ومستقر بفضل تطور قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية
نصيب الفرد من الناتج المحلي(PPP)	متوسط (حوالي ٩,٥٣٥ دولارًا)	يعكس اقتصادًا مستقرًا ولكن محدود الإنتاجية بسبب ضيق القاعدة الصناعية وندرة الموارد
معدل التضخم	من أدنى المعدلات (~١,٧%)	استقرار سعري نسبي بفضل السياسة النقدية المتحفظة التي انتهجها البنك المركزي الأردني
معدل البطالة	مرتفع (١٨%)	من أعلى المعدلات عربيًا رغم تحسن المؤشرات الكلية، ما يشير إلى ضعف ديناميكية سوق العمل
الصناعات التحويلية	19.5% من الناتج المحلي الإجمالي	من الأعلى بين الدول العربية، ما يجعل الأردن نموذجًا في تعزيز الإنتاجية الصناعية وتنويع القاعدة الاقتصادية

تُظهر المؤشرات أن النمو الاقتصادي الأردني يتسم بالاستقرار النسبي وبقدرة واضحة على التكيف مع التحديات الإقليمية والدولية. فبرغم ارتفاع معدلات البطالة، استطاع الأردن أن يحقق معدل نمو مستدام مدعومًا بقطاع خدمات قوي وصناعات تحويلية متنامية.

٦,٢,١ مؤشرات القطاع المصرفي العربي وأداء القطاع المصرفي الأردني كنموذج:

شهد القطاع المصرفي العربي خلال الأعوام الأخيرة (٢٠٢٢–٢٠٢٤) تحسنًا ملحوظًا في متانة رأس المال ومستويات السيولة، على الرغم من التحديات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الفائدة عالميًا. ويعزى هذا الأداء الإيجابي إلى الإصلاحات التشريعية والرقابية التي تبنتها المصارف المركزية العربية. فقد بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال العربي نحو ١٦,٨% في عام ٢٠٢٤، وهو مستوى يفوق بكثير متطلبات لجنة بازل III البالغة ١٠,٥%، ما يعكس قدرة المصارف العربية على امتصاص الصدمات والحفاظ على استقرارها المالي. كما شهدت نسبة القروض غير العاملة انخفاضًا تدريجيًا من نحو ٦,١% عام ٢٠٢٠ إلى ٤,٩% عام ٢٠٢٤، نتيجة لتحسن سياسات إدارة المخاطر وجودة الائتمان. أما العائد على الأصول، فقد سجل متوسطًا بلغ حوالي ١,٤%، وهو ما يعكس ارتفاع الكفاءة التشغيلية وتحسن إدارة التكاليف لدى البنوك العربية في ظل بيئة مالية عالمية معقدة.

وقد انعكس هذا التحسن في أداء القطاع المصرفي العربي إيجاباً على التنافسية الاقتصادية للدول العربية، إذ ساهمت متانة الأنظمة المصرفية واستقرارها في تعزيز قدرة الاقتصادات الوطنية على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ودعم النشاط الإنتاجي والتجاري. كما أسهمت البيئة المصرفية في توسيع فرص التمويل أمام القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما عزز التنوع الاقتصادي ورفع مستويات التشغيل. إلى جانب ذلك، أدى التطور الرقابي والتكنولوجي في البنوك العربية إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتوسيع نطاق الشمول المالي، وهي عوامل رئيسية في رفع مؤشر التنافسية الإقليمية. يمكن القول إن التطورات الأخيرة في القطاع المصرفي العربي لم تقتصر على تعزيز الاستقرار المالي فحسب، بل أصبحت أحد المحركات الجوهرية لتعزيز التنافسية الاقتصادية في البلدان العربية.

وعلى صعيد الموجودات سجلت الموجودات الإجمالية للقطاع المصرفي العربي نموًا معتدلًا خلال عام ٢٠٢٣، إذ بلغ معدل النمو نحو ٨% مقارنة بعام ٢٠٢٢، مدفوعاً بشكل أساسي بنشاط البنوك في الإمارات والسعودية التي حققت زيادات تجاوزت ٩%، بينما شهدت بعض الدول الأخرى تراجعًا طفيفًا نتيجة انخفاض أسعار صرف عملاتها المحلية مقابل الدولار الأمريكي وفق الشكل رقم ١٣.

الشكل رقم 2 إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة للمصارف العربية لعام ٢٠٢٣- مليون دولار أمريكي

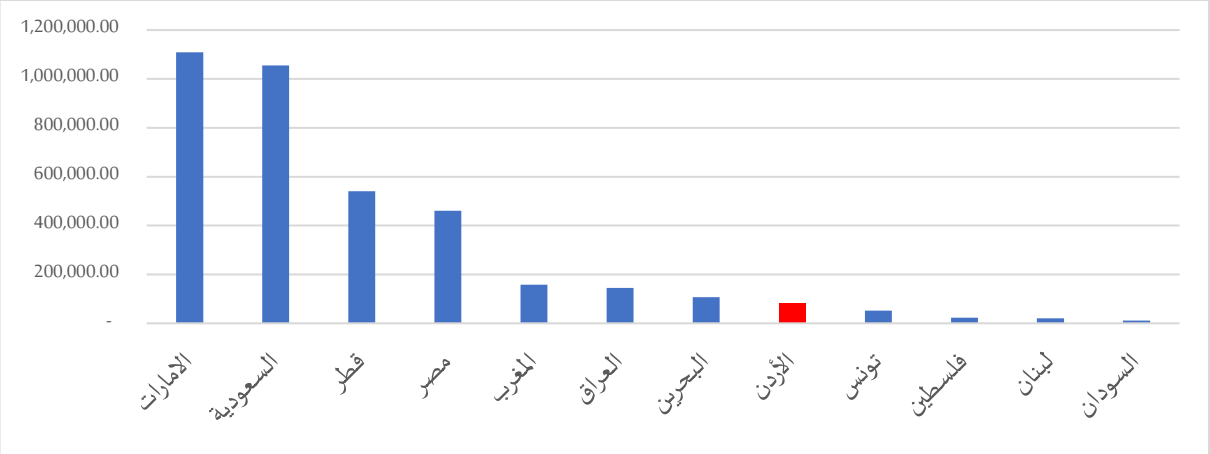

في هذا السياق، يُظهر القطاع المصرفي الأردني أداءً متوازنًا يعكس استقرارًا نقديًا، إذ حافظ على معدل نمو في الموجودات ضمن المتوسط الإقليمي، بدعم من زيادة الاستثمارات والائتمان الموجه للقطاع الخاص. وتمثل موجودات البنوك الأردنية نحو ٢% من إجمالي الموجودات المصرفية العربية، وهو ما يعكس موقع الأردن كاقتصاد متوسط الحجم.

أما في جانب الودائع فقد بلغ إجمالي الودائع لدى المصارف العربية نحو ٢,٥٦ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ٢,٥٧ تريليون دولار في ٢٠٢٢، أي تراجع طفيف بنسبة ٠,٤%

في الأردن، سجلت الودائع نموًا بنسبة ٢,٥% في عام ٢٠٢٣ لتبلغ قرابة ٥٣,٢ مليار دولار، مما يعكس ثقة المودعين واستقرار النظام المصرفي. مما يضع الأردن في موقع وسطي بين الاقتصادات النفطية ذات الفوائض المالية والدول ذات القواعد الادخارية المحدودة.

الشكل رقم 3 إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية لعام ٢٠٢٣ – مليون دولار أمريكي

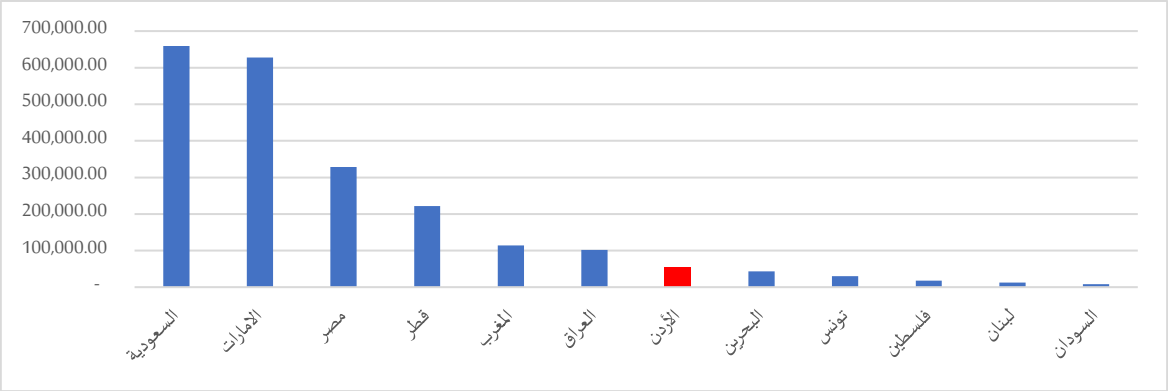

وحول التسهيلات الائتمانية فقد شهدت التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية العربية تباطؤًا طفيفًا في عام ٢٠٢٣، حيث انخفض إجمالي الائتمان بنسبة ٢,٢% ليصل إلى ٢,٥٩ تريليون دولار مقارنة ٢,٦٥ تريليون دولار في ٢٠٢٢.

وجاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع الائتمان الموجه للقطاع العام بنسبة 11.1%، في حين ارتفع الائتمان للقطاع الخاص بنسبة 2.1%. أما في الأردن، فقد بلغت إجمالي القروض والتسهيلات قرابة ٥٦,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ وفي معظمها موجه إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويُعد الأردن نموذجًا وسطيًا من حيث نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي التي تتراوح بين ٩٠% و٩٥%، وهي أعلى من المتوسط العربي لكنها أقل من الاقتصادات الخليجية ذات الأنشطة الائتمانية الكثيفة، مما يعكس توازنًا بين الحذر الائتماني ودعم النمو الاقتصاد.

الشكل رقم 4 إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية لعام ٢٠٢٣ – مليون دولار أمريكي

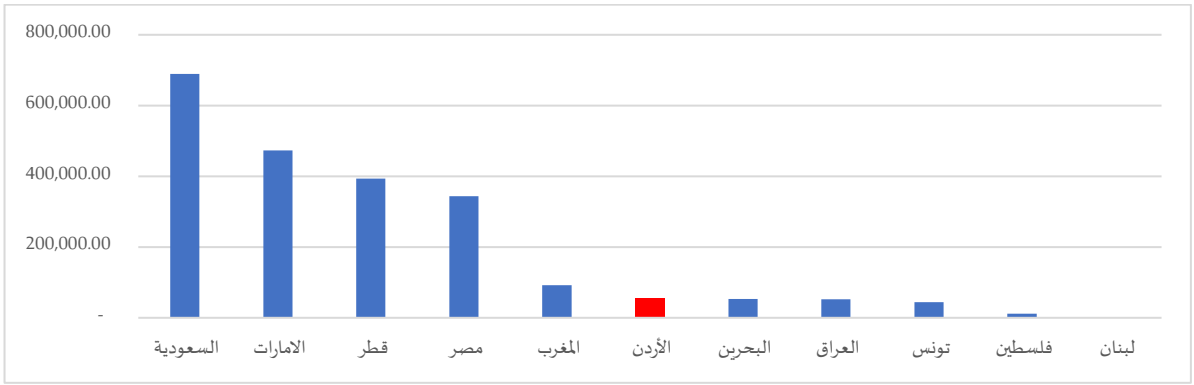

١,٢ مقدمة عن القطاع المصرفي الأردني

١,١,٢ التطور التاريخي للقطاع المصرفي الأردني.

يعتبر القطاع المصرفي الأردني من أقدم القطاعات الاقتصادية تنظيماً وعملا في المملكة الأردنية الهاشمية. في عام ١٩٦٤، تأسيس البنك المركزي والذي قام ي عام ١٩٦٦ بإصدار أول قانون للبنوك. ومن أبرز التغيرات التي ساهمت في تطور القطاع المصرفي، إصدار قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠، والذي أحدث نقله نوعية بإدخال مفهوم البنك الشامل على القطاع المصرفي، وإدماج البنوك الاستثمارية تحت البنوك التجارية. وقد جاء بهدف تعزيز سلامة الجهاز المصرفي، وتوفير قواعد رقابية واضحة يشرف عليها البنك المركزي الأردني، بما يضمن الاستقرار المالي ويحمي أموال المودعين (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٨).

تُعَدّ السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني أحد الركائز الأساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ يعتمد البنك نهجاً قائماً على ربط الدينار الأردني بالدولار الأميركي للحفاظ على سعر صرف ثابت (أهداف السياسة النقدية، البنك المركزي الأردني). وقد أثبت هذا الاختيار فاعليته في تعزيز جاذبية الدينار باعتباره وعاءً موثوقاً للادخار ووسيلة مستقرة للتبادل التجاري، فضلاً عن دوره في ترسيخ الثقة المحلية والدولية بالعملة الوطنية. ويُمارس البنك المركزي أدو اته النقدية التقليدية وغير التقليدية، مثل إدارة أسعار الفائدة والاحتياطيات الإلزامية وتدخلاته في السوق المفتوحة، لضبط مستويات السيولة وتوجيهها نحو دعم النمو الاقتصادي دون الإخلال باستقرار الأسعار. إن التوازن الذي يحققه هذا النهج بين استقرار سعر الصرف والحفاظ على القوة الشر ائية يُسهم في جذب الاستثمارات وحماية الاقتصاد الوطني من تقلبات الأسواق العالمية.

٢,١,٢ هيكل القطاع المصرفي الأردني

تقسم البنوك في ٢٠٢٤ الى ١٦ بنك تجاري و٤ بنوك إسلامية من حيث طبيعة العمل، والى ١٥ بنكا محلياً و٤ بنوك اجنبيه من حيث التكوين. كما شهد القطاع تطور كبيرا في الانتشار الجغرافي فقد تضاعف عدد فروع البنوك العاملة في المملكة من ٤٦٣ في عام ١٩٩٩ الى ٩٢٦ فرعا في عام ٢٠٢٤، إضافة الى انتشار الجغرافي للقطاع في القارات الخمسة، إذ قدر عدد الفروع العاملة في الخارج في عام ١٩٩٩ حوالي ١٤٠ مقارنة مع ١٩٠ فرع ٥ مكاتب تمثيل، و٢٢ ومكتبا ووحدتي افشور في نهاية عام ٢٠٢٤، كما يذكر أن القطاع المصرفي الأردني التوسع في العديد من الدول العربية ومنها العراق والجز ائر.

٢,٢ مؤشرات القطاع المصرفي الأردني

١,٢,٢ مؤشرات المتانة المالية والاستقرار المالي

مؤشـــرات المتانـة المالـية للبنوك (Financial Soundness Indicators – FSIs) هي مجموعـة من النســب والمعايير التي تُســتخدم لتقييم ســلامة الجهاز المصــرفي وقدرته على مواجهة المخاطر والحفاظ على الاستقرار المالي.

الشكل رقم 5 مؤشرات المتانة المصرفية للأعوام ٢٠١٣-٢٠٢٤[١]

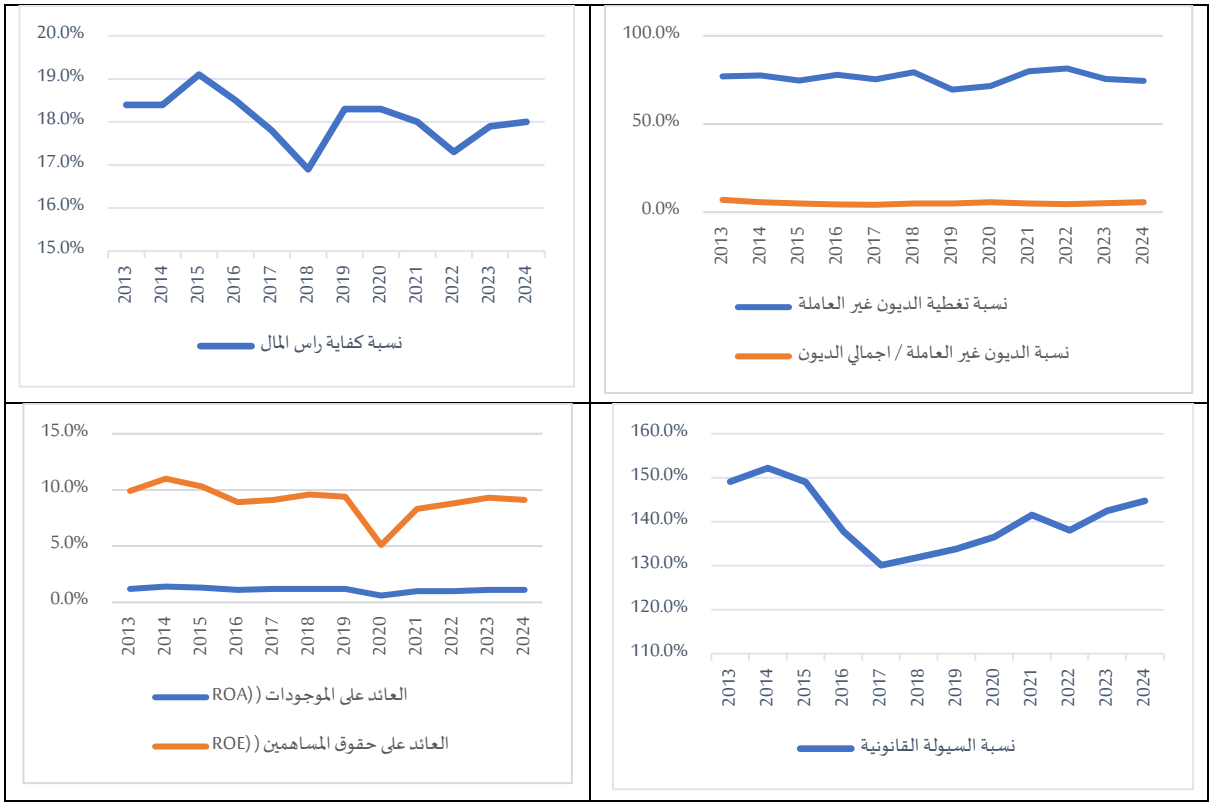

تشـير الرســومات البيانية الخاصــة بمؤشــرات المتانة المالية للبنوك الأردنية خلال الفترة (٢٠١٣–٢٠٢٤)، أن نسـبة السـيولة القانونية قد شـهدت تذبذباً ملحوظاً؛ إذ انخفضـت من مسـتويات مرتفعة قاربت ١٥٢% في عام ٢٠١٤ إلى أدنى مسـتوى لها عند ١٣٠% عام ٢٠١٧، ثم عادت لتتحسـن تدريجياً لتصـل إلى نحو ١٤٤,٧% في عام ٢٠٢٤. هذا يشـير إلى مرونة الجهاز المصـرفي وقدرته على التكيف مع الضـغوط المختلفة. أما

[١] البنك المركزي الأردني- مؤشرات المتانة المالية

نسبة كفاية رأس المال فقد حافظت على استقرار نسبي فوق الحد الأدنى المطلوب دولياً، إذ تراوحت بين ١٦,٩% و١٩,١%، مما يعكس قوة القاعدة الرأسمالية للبنوك وقدرتها على امتصاص الصدمات.

أما من حيث جودة الأصول، فقد استقرت نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض عند مستويات منخفضة نسبياً (بين ٤% و٦% تقريباً) مع تحسن في مستويات التغطية، مما يدل على إدارة جيدة للمخاطر الائتمانية. من ناحية الربحية، يُظهر العائد على الموجودات (ROA) اتجاهاً ثابتاً عند مستويات متدنية لا تتجاوز ١,٤%، بينما كان العائد على حقوق المساهمين (ROE) أكثر تقلباً حيث انخفض بشكل حاد في ٢٠٢٠ إلى ٥,١% نتيجة تداعيات الجائحة، قبل أن يتعافى تدريجياً ليصل إلى ٩,١% عام ٢٠٢٤. هذا يعكس أن البنوك الأردنية ما تزال تحقق أرباحاً معقولة، وإن كانت محدودة نسبياً مقارنة بالمعايير الإقليمية، إلا أنها تتو افق مع طبيعة النظام المصرفي في الأردن.

أما مؤشر الاستقرار المالي فقد بلغ قيمة المؤشر ٠,٤٤ في عام ٢٠٢٠، ليعود في عام ٢٠٢١ إلى ٠,٤٧ ثم ارتفع إلى ٠,٥٠% في نهاية عام ٢٠٢٢ ليصل إلى ٠,٥٦ في نهاية عام ٢٠٢٣ وهو ارتفاع يدل على أن درجة استقرار النظام المالي في الأردن ممتازة وفي تحسن مستمر بالرغم من التحديات وظروف عدم اليقين.

٢,٢,٢ مؤشرات العمق المالي

تشير مؤشرات العمق المالي إلى مدى ارتبط الجهاز المصرفي بالاقتصاد الكلّي، وتمثيل البنوك من حجم النشاط الاقتصادي الإجمالي. مما يعكس دور الجهاز المصرفي كركيزة أساسية في تمويل الأنشطة الاقتصادية والتوسط في العمليات المالية. وتُعدّ هذه المؤشرات دليلاً على مدى تكامل القطاع المصرفي مع سوق المال والاقتصاد الوطني، وعلى قدرته على توسيع نشاطه دون أن يصبح عبئًا أو مفرطاً من الناحية الهيكلية.

من الناحية العملية، يُحسب العمق المالي عادةً من خلال نسب مثل "موجودات البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي" و"إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي" و"التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي". وتعكس هذه النسب مدى توسع البنوك في الإقراض وجذب المدخرات مقارنة بحجم الاقتصاد الكُلّي. عندما تكون هذه النسب مرتفعة، فإنها تدل على أن القطاع المصرفي يحتل مكانًا مهمًا كوسيط مالي وأن قدرته على التأثير في الاستثمار والنمو أكبر.

الشكل رقم 6 مؤشرات العمق المالي – تموز ٢٠٢٥

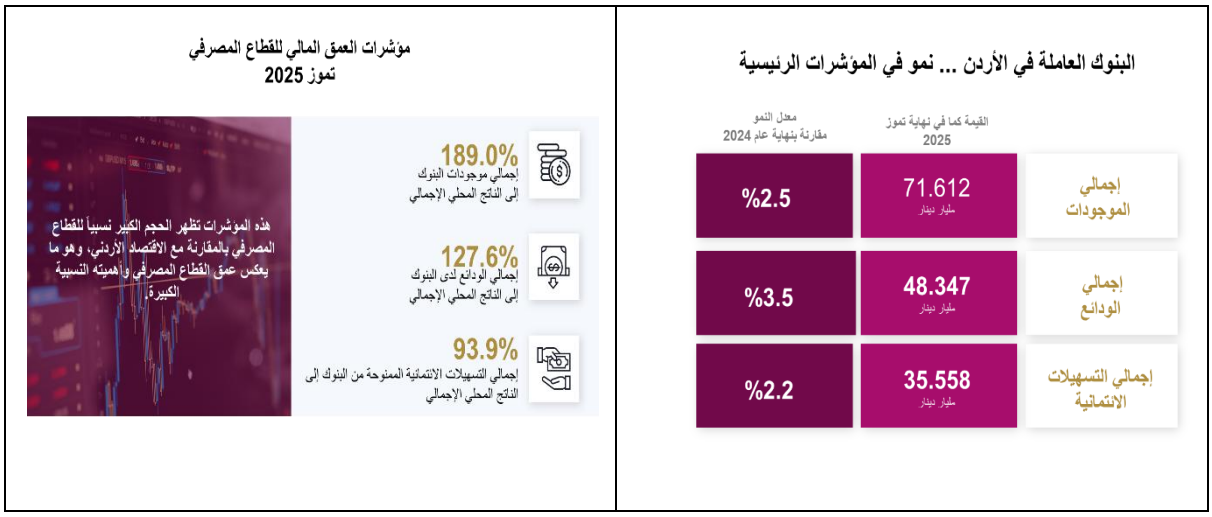

خلال عام ٢٠٢٥، يتضح أن البنوك العاملة واصلت تحقيق نمو إيجابي في أبرز المؤشرات، حيث ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 2.5% ليصل إلى نحو 71.6 مليار دينار، كما سجلت الودائع نمواً بنسبة 3.5% لتبلغ حوال 48.3 مليار دينار، فيما ارتفعت التسهيلات الائتمانية بنسبة 2.2% لتصل إلى 35.6 مليار دينار. هذا النمو المتوازن يعكس قدرة الجهاز المصرفي على الاستمرار في توسيع دوره التمويلي رغم التحديات الاقتصادية، ويعزز مكانته كأحد الأعمدة الرئيسة في دعم النشاط الاقتصادي.

من جانب آخر، توضح مؤشرات العمق المالي للقطاع المصرفي في الأردن ارتفاعاً كبيراً في نسب ارتباط الجهاز المصرفي بالاقتصاد الكلي، حيث بلغت نسبة موجودات البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 189%، والودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 127.6%، فيما سجلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة نسبة 93.9% من الناتج المحلي الإجمالي. هذه المؤشرات تعكس عمقاً مالياً مرتفعاً، وتدل على اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على الجهاز المصرفي في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتعبئة المدخرات. كما أن توزيع الموجودات يظهر توازناً بين المحلية والأجنبية، مع تعزيز واضح لمتطلبات السيولة والملاءة، وهو ما يدعم متانة واستقرار القطاع على المدى المتوسط والطويل.

٣,٢ مساهمات القطاع المصرفي في الاقتصاد الأردني

١,٣,٢ المساهمة في الناتج (القيمة المضافة للقطاع المصرفي)

وفقاً لمسح البنوك الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، فقد سجل الإنتاج القائم للقطاع المصرفي نمواً خلال الفترة (2013-2023) بحوالي 54% ليرتفع من ١,٧ مليار دينار عام ٢٠١٣ إلى ٢,١٧ مليار دينار عام

٢٠٢٣، ولتشكل القيمة المضافة للقطاع ما نسبته ٨٣% من إجمالي الإنتاج أي حوالي ١,٨ مليار دينار، ويعتبر ذلك من أكثر القطاعات الاقتصادية خلقاً للقيمة المضافة.

الجدول رقم 3 نتائج القطاع المصرفي – الف دينار

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	٢٠٢١	2022	2023
الإنتاج القائم	1,669	1,682	1,769	1,790	1,889	1,922	2,173	1,985	1,955	2,121	2,169
الاستهلاك الوسيط	241	245	260	279	304	311	324	316	328	431	367
تعويضات العاملين	361	389	420	440	461	584	601	471	478	555	523
الضرائب على الإنتاج	12	14	15	15	17	13	14	13	15	23	28
الإهلاك	70	78	81	91	93	107	108	113	146	146	144
تكوين راس المال الثابت الإجمالي	127	138	150	121	136	160	168	140	180	186	234

المصدر: المسح الاقتصادي (القطاع المصرفي) ٢٠٢٣، دائرة الإحصاءات العامة.

الشكل رقم 7 تطور الإنتاج القائم والقيمة المضافة للقطاع المصرفي خلال الفترة (2013-2023) - مليار دينار

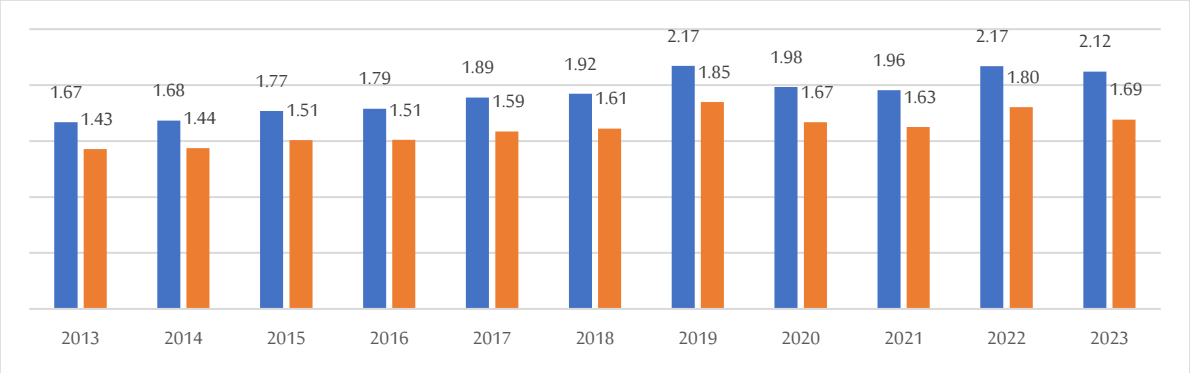

المصدر: المسح الاقتصادي (القطاع المصرفي) ٢٠٢٣، دائرة الإحصاءات العامة

بناءً على أحدث إحصائيات جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٩، يُظهر الشكل رقم (٩) مدى تشابك قطاع الخدمات المالية والتأمين، والذي يتضمن بشكل أساسي البنوك بالقطاعات الأخرى. ويتميز هذا القطاع بتفاعله مع العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يتم استخدام إنتاجه كمدخل في العديد من القطاعات، وتؤثر مخرجاته بدورها في العديد من القطاعات الأخرى. ونتيجة لهذه التشابكات الواسعة، يمكن اعتبار هذا القطاع عالي التشابكات في الاقتصاد وهو ما يعبر عن أهمية كبيرة، حيث يمكن أن يكون مؤشراً على درجة تأثير القطاع على النشاط الاقتصادي الشامل، وبالتالي للقطاع دوراً بارزاً في تحفيز ودعم الاقتصاد الوطني، نظراً لتأثيره الكبير والمتعدد الأوجه في العديد من القطاعات الأخرى.

الشكل رقم 8 الأهميات النسبية لمدخلات ومخرجات القطاع خدمات المالية والتامين[٢]

الأهميات النسبية للمدخلات

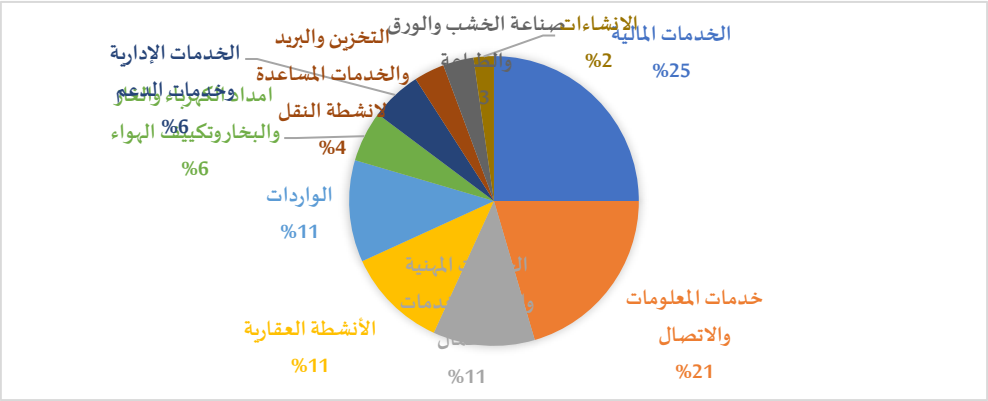

الأهميات النسبية للمخرجات

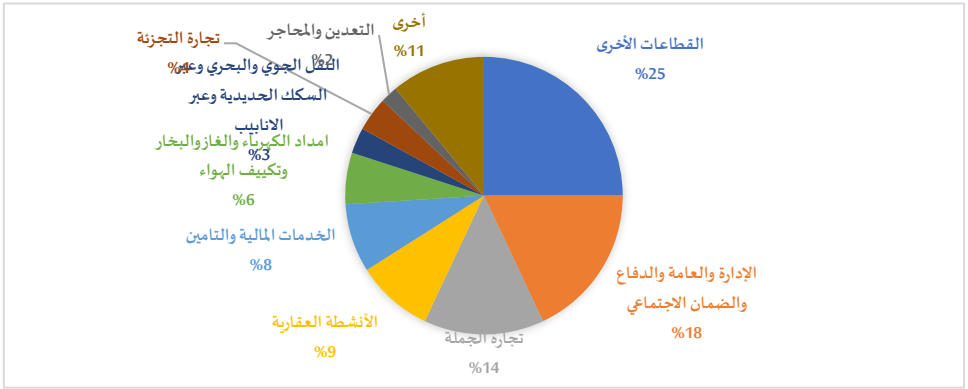

المصدر: جداول المدخلات والمخرجات، دائرة الإحصاءات العامة.

ولاحتساب مضاعف الأنفاق للقطاع تم اللجوء إلى معكوس مصفوفة ليونتيف والتي تعكس العلاقات التشابكية بين القطاعات والمضاعف الاقتصادي[٣] إذ تم احتساب المضاعف المباشر (حاصل جمع نسبة القيمة المضافة للقطاع من إجمالي الإنتاج الكلي للقطاع من قيمة الإنفاق المباشر على القطاع) والتي تساوي ١ دينار، وقيمة المضاعف غير المباشر: والذي يمثل حاصل جمع (نسبة القيمة المضافة من إجمالي الإنتاج الكلي للقطاع مضروب في معكوس مصفوفة ليونتيف) والتي تساوي حوالي ٠,٤٨ دينار، وبالتالي فإن كل ١ دينار يتم إنفاقه في القطاع يسهم في الاقتصاد الوطني بشكل مباشر وغير مباشر بحوالي ١,٤٨ دينار، ما يعني بأن مساهمة البنوك في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى ما يقارب ٥,٤% بشكل مباشر و٢,٥% بشكل غير مباشر (٥,٤% * ٠,٤٨) لتشكل المساهمة الكلية للقطاع ٧,٩% بشكل مباشر وغير مباشر.

[٢] تمثل الأهميات النسبية للمدخلات والمخرجات قيمة المدخلات مقسومة على الاستهلاك الوسيط للقطاع، وفي جانب المخرجات الاستهلاك الوسيط في القطاعات الأخرى المأخوذ من قطاع خدمات المالية والتامين

[٣] لمزيد من التفصيل انظر لدراسة "تقدير العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في الأردن" المعدة من قبل البنك المركزي الأردني.

٢,٣,٢ المساهمة في تمويل النشاط الاقتصادي (التسهيلات الائتمانية)

شـهدت التسـهيلات الائتمانية الممنوح للقطاع الخاص توسـعاً كبيراً من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٢٤ فيما بلغ متوسط التسهيلات خلال تلك الفترة حوالي ١٩,١ مليار دينار، فيما تضاعفت التسهيلات خلال تلك الفترة حوالي ٥,٧ كرة. وتعكس هذه الزيادة المستمرة في الائتمان الممنوح الثقة في القطاع الخاص وتعزز فرص التمويل والنمو للشركات ومشاريع القطاع الخاصة مما يعزز من النشاط الاقتصادي ويعزز فرص الاستثمار وتوفر فرص عمل جديدة ويسـهم في تنمية البنية التحتية وتوسـيع قطاعات الأعمال وتعزيز التنمية المسـتدامة، وكل ذلك يصـب في تعزيز التنافسـية الاقتصـادي. وفي الإطار الاقتصـادي، يمكن أن تعبر زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص عن تحسـن الأوضـاع الاقتصـادية، وزيادة الاسـتثمارات، وتعزيز القدرة التنافسية للشركات.

الشكل رقم 9 إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة (مليار دينار)

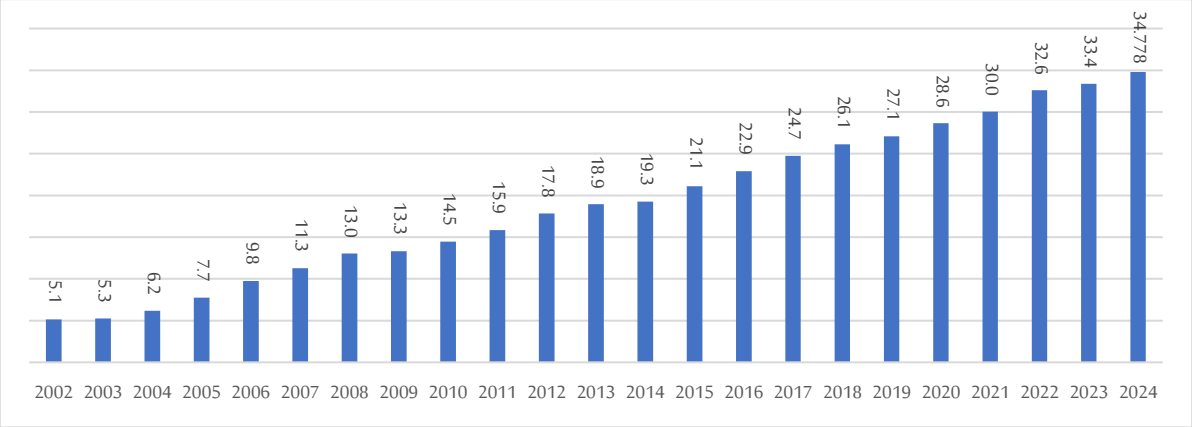

المصدر: البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية (٢٠٠٢-2024).

هذا وتعتبر العلاقة بين النمو في التسـهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص والنمو في الناتج المحلي الإجمالي من بين أهم العلاقات الاقتصادية. إلا أن هذه العلاقة ليست ثابتة وقد تختلف في السياقات المختلفة (Ananzeh and Eddien, 2016). حيث إن زيادة الائتمان المتاح للشـركات والأفراد يمكن أن تعزز النشـاط الاقتصـادي عن طريق تمويل الاسـتثمارات وتوسـيع الأعمال، كما تمكن الشـركات في الحصـول على التمويل اللازم لشـراء المعدات الجديدة وتوسـيع قدراتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل. ومع ذلك، يجب مراعاة أن الزيادة المفرطة في الائتمان قد تؤدي إلى آثار سـلبية محتملة. حيث يؤدي منح التسـهيلات المفرط وغالباً عند ارتفاعها الى قرابة ١٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الديون والتزامات السداد، وبالتالي زيادة في المخاطر المالية وعدم القدرة على سداد الديون في المستقبل (Arcand et al., 2015).

وبتتبع مسـار نمو التسـهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص مقارنة مع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن كما هو موضح في الشـكل رقم (١١)، نجد أن هنالك اتفاق في المسـار والتحركات، ما يعكس قوة العلاقة ما بين نمو التسهيلات والنمو الاقتصادي الحقيقي.

الشكل رقم 10 نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص مقارنة مع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

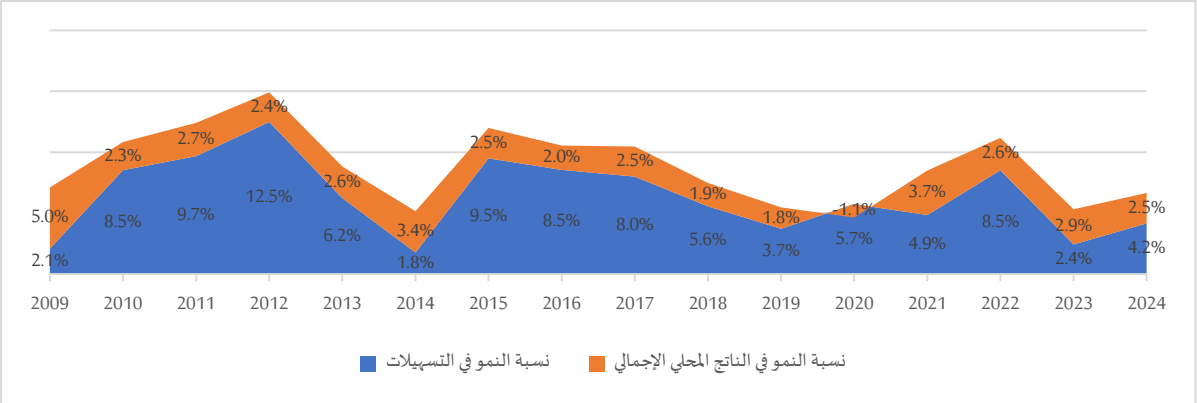

المصدر: البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية (٢٠٠٩-٢٠٢٤).

الشكل رقم 11 التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(%)

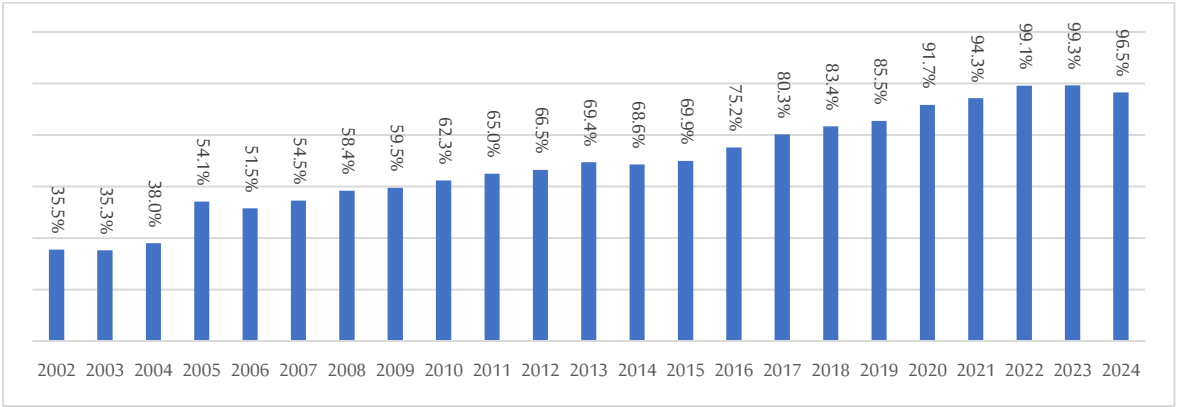

المصدر: البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية (٢٠٠٢-٢٠٢٤).

ويلاحظ من الشـكل رقم (١٢) أن نسـبة التسـهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص نسـبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالمتوسط من ٢٠٠٠-٢٠٢٤) في الأردن تبلغ ٦٩,٣% والتي تُعتبر ضمن المعدل المتوسط مقارنة بالدول ضمن العينة المختارة.

وفي جانب التوزيع القطاعي للتسـهيلات الائتمانية، شـهدت الأهميات النسـبية للقطاعات المختلفة تغيرات خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٢٤. حيث تزايدت التسـهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأخرى من ٣,٩٥٢,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٨,٥٥٨,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٤، في حين تزايدت التسـهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشـاءات من ٢٢٩٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٧,٨٥٨,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٤، أما التسـهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصـناعة التحويلية

ارتفعت من ١٥٩٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٨٧٤,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٤، كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة والسياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع الزراعة، وقطاع التعدين من ٣٢٦٤ ، ٢١٠ ، ٤٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى 6,302، ٦٢٧,٣، ٢٠٠,٢ مليون دينار في نهاية عام 2024 على التوالي.

الفصل الثالث علاقة بين التسهيلات الائتمانية والأداء الاقتصادي: تحليل قياسي للتجربة الأردنية

يهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل قياسي للعلاقة بين التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الإجمالي.

١,٣ أثر التسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي

يُعَدّ النمو الاقتصادي أحد أبرز المؤشرات الكلية على مستوى التنافسية، إذ يعكس قدرة الاقتصاد على تحقيق التوسع المستدام في الإنتاج والدخل. ويهدف هذا النموذج إلى قياس العلاقة بين حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض المتغيرات الضابطة مثل الاستثمار الكلي ومعدل التضخم. الفرضية الأساسية للنموذج تفترض وجود علاقة طردية بين التوسع في التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي، حيث إن زيادة حجم التمويل المصرفي المتاح للقطاعات الإنتاجية يؤدي إلى تعزيز قدرتها على الاستثمار والتوسع في الإنتاج، بما يسهم في رفع معدلات النمو الكلي.

تستند صياغة هذا النموذج إلى الأدبيات الاقتصادية الكلاسيكية التي بحثت في دور القطاع المالي في تحفيز النمو الاقتصادي. فقد قدّم King و Levine (1993) دراسة رائدة أكدت أن تنمية القطاع المالي تعزز النمو عبر زيادة كفاءة تخصيص الموارد وتوجيه المدخرات نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية. كما وسّع Levine (1997) هذا الطرح موضحاً أن عمق النظام المالي واستقراره يمثلان عناصر أساسية لرفع معدلات النمو في الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء. ووفقًا لهذه الأدبيات، فإن اختبار النموذج في السياق الأردني يتيح فهماً معمقاً لدور التسهيلات الائتمانية كأداة رئيسة في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ووفق المعادلة التالية:

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 Credit_t + \beta_2 INV_t + \beta_3 INF_t + \mu_t$$

حيث :

- GDP_t: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- $Credit_t$: التسهيلات الائتمانية.
- INV_t: الاستثمار.
- INF_t: التضخم.
- μ_t: الحد العشوائي (مصطلح الخطأ).

أ- نتائج التحليل الإحصائي باستخدام نموذج ARDL

يهدف هذا التحليل إلى دراسة أثر التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي Credit والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي INV ومعدل التضخم INF على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP في الأردن خلال الفترة من الربع الأول لعام ٢٠٠٥ حتى الربع الرابع من عام ٢٠٢٤، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) الذي يُعد من أكثر النماذج مرونةً في تحليل العلاقات الديناميكية قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية.

ب- الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

الجدول رقم 4 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج أثر التسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي

Variable	Mean	Std. Dev	Min	Max
GDP	0.0358	0.0262	−0.0320	0.1058
Credit	0.8223	0.0729	0.6971	0.9413
INV	0.0164	0.0165	0.0020	0.0928
INF	0.0329	0.0346	−0.0308	0.1820

يتضح من الجدول أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي في الأردن بلغ في المتوسط حوالي 3.6% سنوياً خلال فترة (٢٠٠٥-٢٠٢٤)، وهو مستوى يعكس أداءً معتدلاً مقارنة بدول المنطقة، مع تذبذب ملحوظ بين فترات الازدهار الاقتصادي والانكماش، خصوصاً في أعوام الأزمات المالية العالمية والأحداث الإقليمية.

كما تُظهر البيانات أن متوسط نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي بلغت ٨٠% والتي تعتبر مرتفعة نسبياً، مما يدل على توسع واضح في النشاط المصرفي وقدرة النظام المالي على تمويل الاقتصاد الحقيقي.

أما نسبة الاستثمار إلى الناتج فقد ظلت منخفضة نسبياً بحدود 1.6% فقط، الأمر الذي يشير إلى محدودية الاستثمارات الإنتاجية وتوجّه جزء كبير من التمويل إلى قطاعات خدمية بدلاً من القطاعات

الإنتاجية طويلة الأجل. ويبرز هذا الاتجاه الحاجة إلى سياسات تحفيزية لزيادة الاستثمار الرأسمالي في الصناعة والزراعة والبنية التحتية.

أما التضخم فقد بلغ في المتوسط 3.3%، وهو ما يعكس استقراراً نسبياً في الأسعار خلال معظم الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٤) بفضل السياسات النقدية للبنك المركزي الأردني، رغم بعض الارتفاعات المؤقتة المرتبطة بارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية عالمياً.

ت- مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix)

الجدول رقم 5 معاملات الارتباط بين المتغيرات الرئيسة لنموذج اثر التسهيلات على النمو الاقتصادي

Variable	GDP	Credit	INV	INF
GDP	**1.00**	**0.45**	**0.52**	**-0.10**
Credit	**0.45**	**1.00**	**0.64**	**0.12**
INV	**0.52**	**0.64**	**1.00**	**-0.08**
INF	**-0.10**	**0.12**	**-0.08**	**1.00**

وتشير النتائج في الجدول أعلاه إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين النمو الاقتصادي وكل من الائتمان والاستثمار، حيث كلما زاد حجم التسهيلات الائتمانية وارتفع معدل الاستثمار ارتفع معه معدل النمو الاقتصادي. وتُظهر المعاملات أن الائتمان والاستثمار يتحركان في الاتجاه ذاته مع الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس الترابط القوي بين تمويل الاقتصاد الحقيقي والنشاط الإنتاجي. أما التضخم فيرتبط سلباً بالنمو بدرجة ضعيفة، وهو ما يعني أن ارتفاع معدلات التضخم غالباً ما يقترن بتراجع طفيف في النمو نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج وتراجع القوة الشرائية، دون أن يشكل أثراً جوهرياً على المدى الطويل بفضل استقرار الأسعار النسبي في الاقتصاد الأردني.

ث- اختبار الثبات (Unit Root Test)

الجدول رقم 6 ملخص نتائج اختبار ديكي–فولر المعزّز (ADF) للتحقق من استقراريه السلاسل الزمنية:

Variable	Level	1st Difference	Integration Order
GDP	Stationary	-	I(0)
Credit	Non-Stationary	Stationary	I(1)
INV	Non-Stationary	Stationary	I(1)
INF	Stationary	-	I(0)

تم استخدام اختبار ديكي–فولر (ADF) للتحقق من خصائص الثبات والاستقرارية في السلاسل الزمنية قيد الدراسة، بهدف تحديد مدى ملاءمتها للنماذج الاقتصادية الزمنية التي تفترض استقرار المتوسط والتباين بمرور الزمن. وقد أظهرت نتائج الاختبار أن كلاً من GDP وINF ثابتان في المستوى I(0)، ما يعني أن تغيراتهما العشوائية مؤقتة ولا تتسبب في انحرافات دائمة في السلسلة. في المقابل، تبين أن Credit وINV غير ثابتين في المستوى ولكن يصبحان ثابتين بعد أخذ الفرق الأول I(1)، مما يشير إلى أن هذين المتغيرين يتسمان باتجاهات زمنية طويلة الأجل (Trend) تحتاج إلى إزالة الانحدار الخطي عبر الفرق الأول.

إن هذا التباين في درجات التكامل بين المتغيرات يؤكد ملاءمة استخدام نموذج ARDL، إذ يتميز بقدرته على التعامل مع مزيج من المتغيرات الثابتة من الدرجة صفر (I(0)) والمتغيرات الثابتة من الدرجة الأولى (I(1))، دون الحاجة لتوحيدها في نفس درجة التكامل. كما يتيح هذا النموذج إمكانية تحليل العلاقات الديناميكية قصيرة وطويلة الأجل في الوقت نفسه، بخلاف نماذج التكامل المشتركة التقليدية مثل VECM التي تتطلب أن تكون جميع المتغيرات من نفس درجة التكامل.

ج- تقدير نموذج ARDL

- اختيار هيكل الفجوات المثلى

تم استخدام معيار AIC لاختيار الفجوات المثلى لكل متغير عبر أسلوب البحث التلقائي (Automatic Lag Selection)، وذلك لتحديد النموذج الذي يحقق أفضل توازن بين دقة التقدير وعدد المعاملات. والجدول التالي يوضح ملخص عملية اختيار الفجوات المثلى لكل متغير:

الجدول رقم 7 ملخص عملية اختيار الفجوات المثلى لكل متغير في نموذج أثر التسهيلات على النمو الاقتصادي

Variable	Selected Lags	Criteria (AIC)	Decision
GDP	2	-495.165	Optimal lag length for dependent variable
Credit	4	-495.165	Reflects gradual transmission of credit effect
INV	3	-495.165	Captures investment response dynamics

بناءً على النتائج السابقة، تم اختيار النموذج الأمثل ARDL (2، 4، 3). أي أن معدل النمو الاقتصادي (GDP) يعتمد على قيمه السابقة بفترتين، وعلى التغيرات المتأخرة في الائتمان (حتى ٤ أرباع)، والاستثمار (حتى ٣ أرباع)، وهو ما يتيح للنموذج التقاط التأثيرات الزمنية التراكمية لكل من الائتمان والاستثمار على النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم 8 النتائج التقديرية للنموذج القصير الأجل في نموذج اثر التسهيلات على النمو الاقتصادي

Variable	Coefficient	Std. Error	p-value	Significance
GDP(-1)	**0.614**	**0.094**	**0.000**	**Significant at 1%**
GDP(-2)	**-0.312**	**0.089**	**0.001**	**Significant at 1%**
Credit	**0.118**	**0.041**	**0.005**	**Significant at 1%**
Credit(-1)	**0.082**	**0.039**	**0.036**	**Significant at 5%**
Credit(-2)	**0.053**	**0.035**	**0.127**	**Not significant**
Credit(-3)	**0.026**	**0.029**	**0.355**	**Not significant**
Credit(-4)	**-0.019**	**0.024**	**0.438**	**Not significant**
INV	**0.207**	**0.058**	**0.001**	**Significant at 1%**
INV(-1)	**0.141**	**0.052**	**0.008**	**Significant at 1%**
INV(-2)	**0.097**	**0.049**	**0.048**	**Significant at 5%**
INV(-3)	**0.039**	**0.035**	**0.275**	**Not significant**
C (Constant)	**0.0048**	**0.0017**	**0.006**	**Significant at 1%**
Model Summary:				
Statistic			**Value**	
R-squared (R^2)			**0.81**	
Adjusted R^2			**0.78**	
F-statistic			**35.47 ($p < 0.001$)**	
AIC			**-495.165**	
BIC			**-464.528**	
Durbin–Watson			**2.12**	

تشير الإحصاءات السابقة إلى القوة التفسيرية العالية لنموذج ARDL. حيث تُظهر قيمة R^2 أن حوالي 81% من التباين في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة في النموذج، وهي نسبة تُعد مرتفعة في الدراسات الزمنية التي تتناول متغيرات اقتصادية كلية تتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية. بينما تؤكد قيمة Adjusted R^2 متانة النموذج بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات التفسيرية. وتشير هذه النتيجة إلى أن المتغيرات المستقلة (الائتمان والاستثمار) قادرة على تفسير معظم التباين في الناتج المحلي الإجمالي

كما تشـير قيمة F-statistic إلى دلالة النموذج الإجمالية عند مسـتوى معنوية ١%، مما يؤكد أن جميع المتغيرات مجتمعة تفسـر التغيرات في النمو بشـكل معنوي. وتشـير قيم AIC وBIC المنخفضـتان إلى أن النموذج يتمتع بتوازن مثالي بين دقته الإحصائية وعدد المعاملات، أي أنه لا يعاني من فرط التقدير أو نقصه. وبمعنى آخر، فإن النموذج يتمتع بقدرة تنبؤية جيدة وبانخفاض مسـتوى الخطأ الكلي في التقدير، مما يعزز من موثوقية النتائج المسـتخلصـة ويؤكد صـلاحية النموذج لتفسـير العلاقة بين النمو الاقتصـادي والمتغيرات التفسـيرية ضـمن الإطار الزمني للدراسـة. أما إحصـائية Durbin–Watson القريبة من القيمة (٢) فتدل على عـدم وجود ارتبـاط تسـلسـلي في البواقي، ممـا يعزز من موثوقيـة النموذج وكفـاءتـه في تفسـير العلاقـات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية.

ح- اختبار الحدود (Bound Test) لوجود علاقة طويلة الأجل

١- تم تطبيق اختبار الحدود وفق منهج (Pesaran et al. 2001) للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. أظهرت النتائج ما يلي:

الجدول رقم 9 تطبيق اختبار الحدود وفق منهج (Pesaran et al. 2001) للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

القرار	القيمة الحرجة عند ٥% (I(1))	القيمة الحرجة عند ٥% (I(0))	القيمة	الإحصائية
وجود تكامل مشترك	4.85	3.79	6.73	F-statistic

بما أن قيمة F المحسـوبة (٦,٧٣) أعلى من القيمة الحرجة العليا (٤,٨٥)، فإننا نرفض الفرضـية الصـفرية بعدم وجود علاقة طويلة الأجل، ونقبل بوجود علاقة توازنية مسـتقرة بين النمو والائتمان والاستثمار على المدى الطويل.

٢- تقدير العلاقة طويلة الأجل

الجدول رقم 10 نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج اثر التسهيلات على النمو الاقتصادي

المتغير	المعامل طويل الأجل	القيمة الاحتمالية	الدلالة
Credit	0.238	0.001	دال عند ١%
INV	0.419	0.004	دال عند ١%
C (الثابت)	0.007	0.016	دال عند ٥%

وبناءً على ذلك، يمكن تمثيل العلاقة طويلة الأجل بالشكل التالي:

$$GDP_t = 0.007 + 0.238(Credit_t) + 0.419(INV_t) + \varepsilon_t$$

٣- التفسير الاقتصادي للعلاقة طويلة الأجل

- الائتمان المصرفي (Credit) له تأثير موجب ودال على النمو الاقتصادي، إذ تؤدي زيادة التسهيلات الائتمانية بنسبة ١% من الناتج إلى رفع معدل النمو بنحو 0.24 نقطة مئوية على المدى الطويل. وهذا يعكس الدور الحيوي للقطاع المصرفي في تحفيز النشاط الاقتصادي وتمويل المشاريع الاستثمارية.
- الاستثمار (INV) يمثل العامل الأقوى في تفسير النمو على المدى الطويل، حيث تؤدي زيادة الاستثمار بمقدار ١% من الناتج إلى رفع النمو بنحو 0.42 نقطة مئوية. وهذه النتيجة تؤكد أن تعزيز الاستثمارات الرأسمالية هي مفتاح النمو المستدام في الاقتصاد الأردني.
- الثابت (C) الموجب والدال إحصائياً يعكس وجود معدل نمو أساسي مستقل عن المتغيرات المدخلة، ما يدل على عوامل هيكلية داعمة للنمو مثل الاستقرار السياسي، والإصلاحات الاقتصادية، والاستثمار في رأس المال البشري.

خ- العلاقة قصيرة الأجل وآلية التصحيح (Error Correction Term)

الجدول رقم 11 النتائج التقديرية للنموذج قصير الأجل وآلية التصحيح نحو التوازن:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	p-Value	Significance
D(GDP(-1))	0.286	0.072	3.97	0.000	Significant at 1%
D(Credit)	0.094	0.041	2.29	0.025	Significant at 5%
D(INV)	0.121	0.055	2.20	0.031	Significant at 5%
D(INF)	-0.018	0.029	-0.62	0.538	Not significant
ECT(-1)	-0.47	0.082	-5.73	0.000	Significant at 1%

تُظهر النتائج أن معامل التصحيح (ECT) سلبي ودال إحصائياً عند مستوى معنوية ١%، مما يدل على أن الاقتصاد الأردني يمتلك قدرة تصحيحية قوية نحو التوازن بعد أي صدمة في النمو أو المتغيرات المرتبطة به. وتشير القيمة (-٠,٤٧) إلى أن حوالي 47% من الانحراف عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحه في الربع التالي، أي أن النظام الاقتصادي يعود إلى مساره الطبيعي خلال فترة تتراوح بين سنة إلى سنتين تقريباً. كما يتبين أن التغيرات في الائتمان والاستثمار تؤثر إيجابياً على النمو في الأجل القصير، بينما لا يظهر التضخم أثراً معنوياً، مما يعكس استقرار الأسعار في البيئة الاقتصادية الأردنية.

٢,٣ أثر التسهيلات الائتمانية على الصادرات

يشكّل هذا النموذج إطارًا منهجيًا لتحليل أثر التسهيلات الائتمانية على الصادرات الأردنية من خلال قياس المتغيرات الرئيسة كنِسَب من الناتج المحلي الإجمالي، بما يعكس الأهمية النسبية لكل متغير على مستوى الاقتصاد الكلي. فقد جرى استخدام نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على كثافة الصادرات أو درجة الانفتاح الخارجي للاقتصاد(Beck, 2002) ، في حين تم الاعتماد على نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي باعتبارها أحد أبرز مؤشرات عمق القطاع المالي وقدرته على تمويل الأنشطة الإنتاجية ذات التوجه التصديري .(Levine, 1997) كما تم إدخال متغير درجة الانفتاح التجاري، والذي يقيس العلاقة بين التجارة الدولية وحجم الاقتصاد(Frankel & Romer, 1999) ، إلى جانب نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي كمؤشر للتنمية الاقتصادية ومستوى الدخل، وذلك بهدف ضبط النموذج والسيطرة على العوامل الكلية المؤثرة في الأداء التصديري.

تكمن أهمية هذا النموذج في قدرته على اختبار فرضية جوهرية مفادها أن تعزيز الائتمان المحلي، عند قياسه بشكل نسبي إلى حجم الاقتصاد، يسهم في رفع كفاءة الصادرات وزيادة اندماج الاقتصاد الأردني في سلاسل التجارة العالمية. يهدف هذا الجزء لتحليل العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين أداء الصادرات الأردنية والتسهيلات الائتمانية والانفتاح التجاري ومستوى الدخل الفردي، وذلك باستخدام نموذج ARDL /UECM بالاعتماد على بيانات تغطي الفترة ٢٠٠٢–٢٠٢٤، حيث تمثلت المتغيرات في:

- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي(Exports/GDP)
- نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي(Credit/GDP)
- الانفتاح التجاري(Trade Openness)
- اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي للفرد(ln GDP per Capita)

وتم أخذ جميع المتغيرات على شكل نسب مئوية باستثناء الدخل الفردي الذي تم تحويله إلى لوغاريتم طبيعي.

$$Exports_GDP_t = \alpha_0 + \beta_1(Credit_GDP_t) + \beta_2(TradeOpenness_t) + \beta_3(ln_GDPperCapita_t) + \varepsilon_t$$

يوفر أداة تحليلية لصانعي السياسات في الأردن لتقدير أثر السياسات الائتمانية والمالية على تعزيز القدرة التنافسية، بما يتماشى مع الأدبيات التي تؤكد الترابط الوثيق بين تطوير القطاع المالي والتوسع في النشاط التجاري عبر الحدود.

أ- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (١٢) التحليل الوصفي لنموذج اثر التسهيلات على الصادرات

المتغير	Mean	Std. Dev.	Min	Max	Skew	Kurtosis
Exports/GDP	٠,٣٣	انحراف بسيط	أدنى قيمة نحو ٠,٢٨	أعلى قيمة نحو ٠,٤٠	معتدل	طبيعي
Credit/GDP	٠,٨٥	متوسط التذبذب	0.72	0.99	طفيف	معتدل
Trade Openness	1.02	تذبذب معتدل	0.82	1.25	موجب بسيط	طبيعي
ln(GDP per Capita)	3.18	0.07	3.10	3.27	منخفض	طبيعي

يتضح من الجدول أن جميع المتغيرات مستقرة نسبياً وتوزيعها قريب من الطبيعي، ولا تظهر فروق حادة أو تشتت مفرط في القيم. وهذا يدعم ملاءمة نموذج ARDL الذي يسمح بوجود مزيج من المتغيرات من رتبة التكامل (0) و(1) ، ويؤكد استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل.

ب- اختبارات السكون (Unit Root Tests): تم تطبيق اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) على كل متغير في المستوى والفارق الأول.

الجدول رقم 12 نتائج تطبيق اختبار ADF Augmented Dickey-Fuller (ADF)

Variable	Level ADF Statistic	p-value	First Difference ADF Statistic	p-value	Integration Order
Exports/GDP	-1.945	0.294	-4.812	0.001	I(1)
Credit/GDP	-1.602	0.408	-3.957	0.002	I(1)
Trade Openness	-3.872	0.041	—	—	I(0)
ln(GDP per Capita)	-2.031	0.312	-5.224	0.001	I(1)

ويُظهر الجدول أعلاه أن متغير الانفتاح التجاري ساكن عند المستوى الإحصائي، أي أنه من رتبة التكامل صفر(0) ، بينما كل من الصادرات إلى الناتج المحلي، والائتمان إلى الناتج المحلي، والناتج للفرد أصبحت ساكنة بعد الفرق الأول (1). هذا يعني أن بعض المتغيرات تتبع سلوكاً مستقراً منذ البداية، بينما الأخرى تحتاج إلى إزالة الاتجاه العام (trend) لتصبح مستقرة. وتكمن أهمية هذه النتيجة في أنها تتيح

استخدام نموذج ARDL الذي يجمع بين متغيرات من نوعي (0) و(1) في نفس النموذج دون الإخلال بالخصائص الإحصائية للتقدير، مما يضمن دقة العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل في التحليل

ت- اختيار نموذج ARDL الأمثل: تم اختيار ترتيب الفترات الزمنية (Lags) تلقائياً باستخدام معيار Akaike Information Criterion (AIC) مع حد أقصى للتأخيرات يبلغ (٣). وجاء النموذج الأمثل بالشكل التالي:

الجدول رقم 13 ARDL Model Selection (AIC Criterion)

Model	AIC	Lag Structure (p, q1, q2, q3)
ARDL(1,1,1,1)	-140.215	(1,1,1,1)
ARDL(2,2,2,2)	-150.382	(2,2,2,2)
ARDL(3,3,3,2)	-160.814	(3,3,3,2)
ARDL(3,2,2,1)	-155.227	(3,2,2,1)
ARDL(2,3,2,2)	-157.930	(2,3,2,2)

حيث تشير النتائج إلى أن نموذج ARDL(3,3,3,2) يمتلك أدنى قيمة لمعيار AIC والتي بلغت (160.8-)، مما يدل على أنه النموذج الأمثل بين النماذج التي تم اختبارها. بمعنى المتغير التابع (Exports/GDP) يعتمد على ثلاث فترات سابقة، ومتغير الائتمان والانفتاح التجاري لهما ثلاث فترات تأخير، والناتج للفرد له فترتان من التأخير.

ث- اختبار الحدود (Bounds Test): للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، يتم استخدام اختبار (Pesaran, Shin, and Smith, 2001). وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 14 نتائج اختبار الحدود

Statistic	Value	Significance
F-statistic	22.6735	p-value = 0.00214

وبما أن قيمة F المحسوبة (٢٢,٦٧) تعتبر دالة إحصائياً عند جميع مستويات الدلالة، يتم رفض فرضية العدم، مما يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

ج- نموذج التصحيح الخطأ (ECM): تم تقدير نموذج ECM، والذي يُظهر معاملات المدى القصير وطويل الأجل على حد سواء.

الجدول رقم 15 نتائج اختبار تصحيح الخطأ Estimated Error Correction Model (ECM) Results

Variable	Coefficient	Standard Error	t-Statistic	p-value
$\Delta(\text{Exports/GDP})_{(t-1)}$	-0.3245	0.1184	-2.741	0.012
$\Delta(\text{Credit/GDP})$	0.2173	0.0962	2.259	0.032
$\Delta(\text{Trade Openness})$	0.0938	0.0557	1.684	0.105
$\Delta(\text{ln GDP per Capita})$	0.0415	0.0182	2.281	0.031
$ECM_{(t-1)}$	-0.6127	0.1421	-4.310	0.000

وتشير نتائج نموذج التصحيح الخطأ ECM المبينة في الجدول السابق أن الصادرات في الفترة السابقة تؤثر سلباً على التغير الحالي في الصادرات، مما يشير إلى حدوث تصحيح نحو حالة التوازن ويؤكد وجود عملية تصحيح داخلية مستقرة. بينما يوجد أثر إيجابي قصير الأجل للائتمان على الصادرات، وكان للانفتاح التجاري أثر إيجابي ضعيف وقصير الأجل. أما (ECMt-1) فتبين القيمة السالبة والمعنوية للمعامل أن هناك مرونة قصيرة الأجل معنوية بين نمو الدخل والصادرات، وأن الانحرافات عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحها بسرعة تبلغ حوالي ٦١% سنوياً، مما يعني وجود تصحيح سريع نحو التوازن طويل الأجل، وبالتالي يؤكد وجود آلية تصحيح قوية ضمن النظام الاقتصادي.

ح- المعاملات طويلة الأجل (Long-Run Multipliers)

يهدف هذا الجزء لبيان التأثيرات المستدامة (وليس اللحظية) للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، بعد أن يستقر النظام الاقتصادي ويصل إلى التوازن. بمعنى آخر، هذه المعاملات تمثل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الصادرات والعوامل المؤثرة عليها مثل الائتمان المحلي، والانفتاح التجاري، والدخل الفردي.

وتم استخدام طريقة Delta Method ضمن نموذج ARDL/UECM، والتي تتيح حساب المعاملات طويلة الأجل مع فترات الثقة (Confidence Intervals). وهي تعكس أثر المتغيرات بعد استبعاد التذبذبات قصيرة الأجل، لتوضح كيف تتفاعل العوامل البنيوية للاقتصاد الأردني في المدى الطويل. والجدول التالي يبين نتائج المعاملات طويلة الأجل.

الجدول رقم 16 معاملات الأجل الطويل (Delta Method)

Variable	Coefficient	Standard Error	t-Statistic	p-value	95% Confidence Interval
Credit/GDP	0.5821	0.0815	7.145	0.000	[0.422, 0.742]
Trade Openness	0.1926	0.1013	1.902	0.073	[0.010, 0.375]
ln(GDP per Capita)	0.0713	0.0342	2.084	0.046	[0.003, 0.140]

والنتائج السابقة تتو افق مع النظرية الاقتصادية وتوضح أن التوسع المالي (من خلال زيادة الائتمان المحلي الموجه للنشـــاط الإنتاجي) والانفتاح التجاري (من خلال إزالة القيود وتعزيز التكامل مع الأســواق الخارجية) يساهمان بشكل مباشر في رفع القدرة التصديرية للاقتصاد الأردني.

فالمعامل الموجب لمتغير الائتمان إلى الناتج المحلي يشـير إلى أن زيادة نسـبة الائتمان إلى الناتج المحلي بنسـبة ١٠% تؤدي إلى ارتفاع نسـبة الصـادرات إلى الناتج المحلي بحوالي ٥,٨% على المدى الطويل، ما يعني أن زيادة التمويل البنكي تدعم نمو الصادرات عبر تمويل رأس المال العامل والاستثمار في القدرات الإنتاجية. كما أن زيادة الانفتاح التجاري بنسـبة ١٠% تؤدي إلى زيادة نسـبة الصـادرات إلى الناتج المحلي بحوالي ١,٩%. حيث أن زيادة درجة الانفتاح التجاري تُسـهم في فتح أسـواق جديدة أمام الصـادرات الأردنية وتحفيز الإنتاج الموجه للتصدير. أما ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي بنسبة ٠,٠٧% على المدى الطويل.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن العلاقة الإيجابية بين هذه العوامل الثلاثة تؤكد أن السـياسـات المالية والتجارية المتكاملة تمثل أحد المحركات الرئيسية لنمو الصادرات المستدام في الأردن.

خ- ديناميكية المدى القصير (Short-Run Dynamics)

تبين ديناميكية المدى القصـير كيف تتفاعل المتغيرات مع بعضـها على المدى القصـير في نموذج ARDL/ECM. أي أنها توضـح الآثار اللحظية أو المؤقتة للتغير في كل متغير مسـتقل (مثل الائتمان، الانفتاح التجاري، والدخل الفردي) على المتغير التابع (الصـادرات) قبل أن يصـل النظام إلى التوازن طويل الأجل. وهذا يُكمل التحليل طويل الأجل ويعطي صورة عن السلوك المرحلي والآني للاقتصاد قبل استقراره.

ففي التحليل الاقتصـادي، قد لا يظهر تأثير السـياسـة المالية أو الانفتاح التجاري مباشـرةً، بل يحتاج بعض الوقت. لذا، تُمكّننا ديناميكية المدى القصـير من معرفة كيف تتفاعل الصـادرات فوراً بعد التغير في المتغيرات الاقتصـادية، ومدى سـرعة أو بطء انتقال الأثر نحو التوازن، وما إذا كانت العلاقة قصـيرة الأجل تتفق مع الاتجاه طويل الأجل أم تختلف عنه.

الجدول رقم 17 تحليل النتائج الديناميكية قصيرة الأجل (Short-Run Dynamics (ECM Estimates

	Coefficient	Standard Error	t-Statistic	p-value
Δ(Credit/GDP)	0.2173	0.0962	2.259	0.032
Δ(Trade Openness)	0.0938	0.0557	1.684	0.105
Δ(ln GDP per Capita)	0.0415	0.0182	2.281	0.031

وتُظهر نتائج الجدول أن تأثير الائتمان على الصادرات في الأجل القصير إيجابي ومعنوي، مما يشير إلى أن توسع الائتمان يعزز النشاط التصديري بشكل سريع نسبياً. في المقابل، فإن تأثير الانفتاح التجاري في الأجل القصير ضعيف وغير معنوي إحصائياً، وهو ما يعني أن أثر الانفتاح التجاري يحتاج إلى فترة أطول ليظهر بوضوح في الأداء التصديري. أما بالنسبة للناتج المحلي للفرد، فقد أظهر تأثيراً إيجابياً ومعنوياً، مما يشير إلى أن ارتفاع مستويات الدخل والنمو الاقتصادي يسهم في دعم النشاط التصديري حتى في الأجل القصير.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن أثر التمويل والدخل يظهر بسرعة نسبياً بينما يتأخر أثر الانفتاح التجاري، مما يعكس طبيعة الاختلاف في سرعة انتقال الآثار الاقتصادية بين المتغيرات.

د- الاختبارات التشخيصية للنموذج

أظهرت جميع اختبارات البواقي سلامة النموذج إحصائياً، إذ لم تُظهر النتائج أي مشكلة ارتباط ذاتي أو تباين غير متجانس، كما أن بواقي النموذج كانت طبيعية التوزيع وفق اختباري Jarque–Bera وAnderson–Darling. هذا يعني أن النموذج يتمتع بمواصفات جيدة من حيث الاتساق الداخلي، وأن التقديرات الناتجة يمكن الاعتماد عليها في التحليل والاستنتاج، حيث يعكس النموذج سلوك المتغيرات بشكل دقيق دون تحيز ناتج عن مشكلات إحصائية في البواقي.

الجدول رقم 18 اختبارات البواقي (Diagnostics)

الاختبار	الإحصائية	القيمة الاحتمالية	النتيجة
Ljung–Box Q(1–4)	2.41	0.31	لا يوجد ارتباط ذاتي
Breusch–Pagan	1.98	0.22	تجانس التباين مقبول
White	5.44	0.14	لا توجد مشكلة تباين مرتفع
ARCH LM(4)	2.71	0.28	غياب أثر ARCH
Jarque–Bera	1.92	0.39	البواقي طبيعية التوزيع
Anderson–Darling	0.58	0.46	طبيعي

ذ- ملخص نتائج التحليل

تشير النتائج إلى أن الاقتصاد الأردني يتمتع بعلاقة توازنية قوية ومستقرة تربط بين الصادرات وكل من النشاط المالي والانفتاح التجاري ومستوى الدخل الفردي. هذا يعني أن زيادة الائتمان المحلي، وتحسن درجة الانفتاح التجاري، وارتفاع الدخل الفردي الحقيقي تؤدي جميعها إلى تعزيز القدرة التصديرية للأردن بشكل واضح ومستدام على المدى الطويل.

وأظهر التحليل أن الائتمان المحلي يمثل المحرك الأكثر تأثيراً على المدى الطويل، حيث يعزز التمويل البنكي الأنشطة الإنتاجية ويوفر سيولة للمصدرين، بينما يسهم الانفتاح التجاري في فتح أسواق جديدة وتحسين تنافسية السلع الأردنية. كما قد يعكس ارتفاع الدخل الفردي تحسناً في الكفاءة والإنتاجية، مما يزيد من جودة المنتجات القابلة للتصدير.

أما من الناحية الديناميكية، فقد بينت نتائج نموذج ECM أن أي انحراف عن المسار التوازني يتم تصحيحه بسرعة تُقدّر بحوالي ٦١% سنوياً، مما يدل على أن الاقتصاد الأردني يمتلك آلية داخلية قوية للتكيف مع الصدمات الاقتصادية سواء كانت في التمويل أو الطلب الخارجي. وهذا يشير إلى أن الاقتصاد الأردني يتمتع بدرجة عالية من المرونة في استعادة توازنه بعد الاضطرابات قصيرة الأجل.

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

١,٤ السياسات المصرفية وتعزيز التمويل للقطاعات الإنتاجية

تشير نتائج الدراسة بوضوح إلى أن القطاع المصرفي الأردني، عبر التسهيلات الائتمانية التي يقدمها، لعب دورًا رئيسيًا في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية. وقد تبين أن التسهيلات الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية، وخاصة الصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية، كان لها أثر ملموس في تحسين مستويات الإنتاجية وزيادة الصادرات. ومن هذا المنطلق، توصي الدراسة بضرورة إعادة هيكلة السياسات المصرفية بما يضمن تركيزًا أكبر على هذه القطاعات. ويجب ألا يقتصر الأمر على التمويل قصير الأجل، بل أن يمتد ليشمل التمويل متوسط وطويل الأجل، مع تصميم أدوات مالية تتناسب مع طبيعة الاستثمار في كل قطاع. على سبيل المثال، تحتاج الصناعات التحويلية كثيفة رأس المال إلى تمويل طويل الأمد يتيح لها تحديث خطوط الإنتاج ورفع كفاءتها التكنولوجية، بينما تحتاج المشاريع الزراعية إلى أدوات تمويل مرنة تأخذ بعين الاعتبار دورات الإنتاج الموسمية والمخاطر المناخية.

كذلك، فإن توفير التمويل وحده لا يكفي، بل يجب أن يقترن بتوسيع نطاق التعاون بين البنوك ومؤسسات ضمان القروض والهيئات الحكومية المعنية بالاستثمار. إن تأسيس صناديق مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتقاسم المخاطر من شأنه أن يزيد من قدرة البنوك على التوسع في تمويل القطاعات الإنتاجية. كما أن تفعيل برامج الإقراض الموجهة ضمن سياسات البنك المركزي يمكن أن يشكل حافزًا إضافيًا لتوجيه التسهيلات نحو الأنشطة الأكثر قدرة على تعزيز تنافسية الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، يوصى بضرورة تطوير آليات تقييم ائتماني تراعي ليس فقط التاريخ المالي للشركات، بل أيضًا إمكاناتها

المستقبلية وقدرتها على الابتكار والتوسع في الأسواق المحلية والخارجية. إن هذه السياسات، إذا ما طُبقت بفاعلية، ستؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد المالية وتحقيق أثر مضاعف على الاقتصاد الوطني.

٢,٤ الابتكار المالي وتعزيز الشمول المالي

من أبرز التحديات التي كشفت عنها الدراسة هو محدودية وصول فئات واسعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، على الرغم من مساهمتها الكبيرة في خلق فرص العمل وتحفيز النمو. ولذلك، توصي الدراسة بضرورة الاستثمار في الابتكار المالي كوسيلة لتعزيز الشمول المالي. ويمكن تحقيق ذلك عبر التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) لتطوير منصات رقمية تسهّل حصول هذه الشركات على التمويل، وتقلل في الوقت ذاته من تكاليف المعاملات على البنوك. إن إنشاء قواعد بيانات رقمية موحدة، تتكامل مع أنظمة الدفع والفوترة الإلكترونية، سيمكن البنوك من تقييم الجدارة الائتمانية لهذه الشركات بدقة أكبر، مما يرفع من فرصها في الحصول على التسهيلات.

كما توصي الدراسة بإنشاء برامج تمويل موجهة نحو الابتكار وريادة الأعمال، بحيث يتم تخصيص موارد مالية لدعم الشركات الناشئة التي تقدم حلولًا مبتكرة في مجالات الاقتصاد الأخضر، التكنولوجيا الرقمية، والخدمات ذات القيمة المضافة العالية. ويمكن للبنوك التعاون مع حاضنات الأعمال ومسرعات الشركات الناشئة لتقديم تمويل مشروط بتحقيق مؤشرات أداء معينة، الأمر الذي يضمن الاستخدام الأمثل للأموال ويزيد من احتمالية نجاح المشاريع.

٣,٤ البيئة التشريعية والتنظيمية

لكي يؤدي القطاع المصرفي دوره بكفاءة أكبر في تعزيز التنافسية، لا بد من وجود بيئة تشريعية وتنظيمية مرنة ومستقرة في الوقت نفسه. وقد أبرزت نتائج الدراسة أن التطورات الإيجابية في تقارير التنافسية العالمية ارتبطت جزئيًا بالإصلاحات التي نفذها الأردن في مجال حقوق المقترضين وتطوير بيانات الائتمان. لذلك، توصي الدراسة بضرورة استكمال هذه الإصلاحات وتوسيع نطاقها. إن تحديث التشريعات الخاصة بالائتمان، بما يضمن حماية حقوق كل من المقرضين والمقترضين، يعد خطوة أساسية لزيادة الثقة بين الأطراف المختلفة. كما أن تبسيط الإجراءات المرتبطة بالحصول على التمويل يقلل من كلفة المعاملات ويجعل التمويل أكثر جاذبية للشركات، وخاصة الصغيرة منها.

وتوصي الدراسة أيضًا بضرورة تعزيز التكامل بين السياسات المالية والنقدية، بحيث يتم توجيه السياسات الكلية لخدمة أهداف التنافسية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يتر افق استقرار السياسات النقدية مع سياسات مالية تحفيزية تشجع الاستثمار والإنتاج. كما يجب العمل على توسيع نطاق

الاعتماد على الفواتير الإلكترونية كمدخل رئيسي لتقييم الجدارة الائتمانية، إذ من شأن ذلك أن يقلل من فجوات المعلومات ويزيد من قدرة البنوك على اتخاذ قرارات تمويلية قائمة على بيانات دقيقة وموثوقة.

ومن جانب آخر، فإن تعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة والشفافية داخل البنوك يشكل شرطًا أساسيًا لبناء الثقة وجذب الاستثمارات الأجنبية. ولذلك، يجب أن تشمل الإصلاحات تطوير آليات رقابية أكثر فاعلية، إلى جانب تطبيق معايير الإفصاح الدولية بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية. ومن شأن ذلك أن يعزز من سمعة النظام المالي الأردني، ويزيد من قدرته على المنافسة إقليميًا ودوليًا.

٤,٤ تمويل الصادرات وتعزيز التنافسية الخارجية

أظهرت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية قوية بين التسهيلات الائتمانية الموجهة للصادرات وبين نمو القدرة التنافسية الخارجية للاقتصاد الأردني. ومن هذا المنطلق، توصي الدراسة بضرورة تطوير حزمة متكاملة من الأدوات التمويلية التي تستهدف تعزيز التجارة الخارجية. يشمل ذلك التوسع في برامج ضمان الصادرات التي توفر غطاءً ضد المخاطر التجارية والسياسية، إلى جانب تقديم قروض ميسرة مرتبطة بعقود التصدير. إن مثل هذه البرامج ستتيح للشركات الأردنية المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية بشكل أكثر فعالية.

كما توصي الدراسة بتشجيع البنوك على التخصص في تمويل أسواق تصدير معينة، بحيث تكتسب خبرة ومعرفة أعمق بطبيعة هذه الأسواق ومخاطرها، وهو ما ينعكس إيجابًا على الشركات المتعاملة معها. كذلك، يمكن إنشاء منصات رقمية للتجارة والتمويل تربط بين المصدرين الأردنيين والممولين الدوليين، بما يفتح المجال أمام الحصول على مصادر تمويل متنوعة ويقلل من الاعتماد على السوق المحلي فقط.

ومن المهم أيضًا الاستفادة من أدوات التمويل الإسلامي، وخاصة في مجال التجارة الدولية، حيث يشهد هذا النوع من التمويل نموًا متزايدًا على مستوى العالم. إن تقديم منتجات مثل المرابحة والاستصناع والسلم الموجهة للتجارة يمكن أن يفتح آفاقًا جديدة أمام المصدرين الأردنيين، خاصة في الأسواق الإسلامية. وإلى جانب ذلك، توصي الدراسة بضرورة تعزيز التنسيق بين السياسات التجارية والتمويلية، بحيث يتم دعم الصادرات الواعدة ببرامج تمويلية متخصصة، وهو ما يسهم في زيادة حصة الأردن في التجارة الدولية وتعزيز مكانته التنافسية.

٥,٤ الاستدامة المالية والتنافسية طويلة الأجل

تؤكد النتائج أن استدامة التنافسية الاقتصادية للأردن تعتمد بشكل مباشر على قدرة القطاع المالي على تجنب الهشاشة المالية وضمان الاستقرار على المدى الطويل. ومن هذا المنطلق، توصي الدراسة بضرورة

تعزيز مرونة النظام المصـــرفي عبر تنويع محافظ الإقراض، وعدم التركيز المفرط على قطاعات محدودة قد تكون أكثر عرضـــة للمخاطر. كما ينبغي الاســـتثمار في بناء أنظمة إنذار مبكر لرصـــد المخاطر النظامية، بما في ذلك تقلبات أسعار الأصول وأسواق الائتمان، وذلك لتجنب الأزمات المحتملة والتدخل في الوقت المناسب.

كما توصـــي الدراســـة بتعزيز متطلبات كفاية رأس المال والاحتياطيات الوقائية، بما يتجاوز الحد الأدنى المطلوب دوليًا، وذلك لضمان قدرة البنوك على امتصاص الصدمات. وفي الوقت نفسه، يجب العمل على تعزيز الثقافة المؤسـسـية لإدارة المخاطر داخل البنوك، بحيث تصبح جزءًا أساسـيًا من اسـتراتيجياتها وليس مجرد متطلبات تنظيمية.

وعلى المدى الطويل، من الضـــروري دمج أهداف الاســـتدامة البيئية والاجتماعية في اســـتراتيجيات التمويل المصرفي. فالتحولات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي تفرض على البنوك الأردنية أن تكون جزءًا من هذا التوجه، من خلال تطوير منتجات تمويلية تدعم مشـــروعات الطاقة المتجددة، كفاءة اسـتخدام الموارد، والاقتصـاد الدائري. إن تبني هذه المقاربات سـيعزز من تنافسـية الاقتصـاد الأردني، ويجعله أكثر قدرة على جذب الاســـتثمارات الأجنبية التي تبحث عن بيئات تمويلية مســـتدامة ومســـؤولة. وفي هذا الإطار، من المهم إشـراك القطاع المصـرفي بشـكل فاعل في صـياغة وتنفيذ الاسـتراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية، بما يضمن توافق السياسات المالية مع الأهداف الكلية للاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

١,٥ قائمة المراجع باللغة العربية

البنك المركزي الأردني .(2018) .*خمسـون عامًا من الإنجاز: عدد خاص بمناسـبة مرور خمسـين عامًا على تأسـيس البنك المركزي الأردني* .دائرة الأبحاث – البنك المركزي الأردني.

البنك المركزي الأردني ٢٠٢٣. تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢٣.

البنك المركزي الأردني. .التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

البنك المركزي الأردني .(2024) .نظام المدفوعات في الأردن: التقرير السنوي التاسع لعام ٢٠٢٤.

البنك المركزي الأردني. البيانات الإحصائية السنوية (٢٠٠٢–٢٠٢٤).

دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. المسح الاقتصادي وجداول المدخلات والمخرجات (٢٠١٩–٢٠٢٣).

جمعية البنوك في الأردن (٢٠٢٣). إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي.

صندوق النقد العربي .(2023) .تقرير تنافسية الاقتصادات العربية ٢٠٢٣ .أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

صندوق النقد العربي .(2024) .تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية ٢٠٢٤ .أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

صندوق النقد العربي .(2022) .الدروس المستفادة من أزمة كورونا على سياسات البنوك المركزية العربية المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي .أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

صندوق النقد الدولي .(2024) .آفاق الاقتصاد العالمي: تحول السياسات وتزايد التهديدات – عدد أكتوبر ٢٠٢٤ . واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.

٢,٥ قائمة المراجع بالغة الإنجليزية

Ahn, J., M. Amiti, and D. E. Weinstein. 2011. "Trade Finance and the Great Trade Collapse." American Economic Review 101, no. 3: 298–302.

Aiginger, K., Bärenthaler-Sieber, S., and Vogel, J. (2013). Competitiveness under New Perspectives. WWWforEurope Working Paper No. 44. WIFO Studies.

Ananzeh, I. N. (2016). Relationship between bank credit and economic growth: Evidence from Jordan. International Journal of Financial Research, 7(2), 53–63.

Arcand, J.-L., Berkes, E., & Panizza, U. (2015). Too much finance? Journal of Economic Growth, 20(2), 105–148. https://doi.org/10.1007/s10887-015-9115-2

Carbone, J. C., & Rivers, N. (2017). The impacts of unilateral climate policy on competitiveness: Evidence from computable general equilibrium models. Review of Environmental Economics and Policy, 11(1), 24-42.

Davidson, P., C. Kauffmann and M. de Liedekerke (2021), "How do laws and regulations affect competitiveness: The role for regulatory impact assessment", OECD Regulatory Policy Working Papers, No. 15, OECD Publishing, Paris

European Commission. (2012). Competitiveness report 2012. Publications Office of the European Union.

Hatzichronoglou, T. (1996). Globalisation and Competitiveness: Relevant Indicators.

IMD (2024–2025). World Competitiveness Yearbook.

Krugman, P. (1994). Competitiveness: A Dangerous Obsession. Foreign Affairs, 73(2), 28-44.

King, R., & Levine, R. (1993). Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right, The Quarterly Journal of Economics, Volume 108, Issue 3, August 1993, Pages 717–737.

Levine, R. (2004). Finance and growth: Theory and evidence (NBER Working Paper No. 10766). National Bureau of Economic Research.

Loayza, N., & Rancière, R. (2006). Financial development, financial fragility, and growth. Journal of Money, Credit and Banking, 38(4), 1051–1076.

Makhoba, B. P., Ncanywa, T., & Fakoya, M. B. (2022). *Asymmetric effects of public debt on economic growth: Evidence from emerging and frontier SADC economies*. Journal of Economic and Administrative Sciences, 38(4), 874–891.

Manova, K. (2013). Credit constraints and international trade. Rev. Econ. Stud. 80 (2),711-744

OECD Science, Technology and Industry Working Papers 5, 62. Paris (1992)

Oroud, Y., Almahadin, H. A., Alkhazaleh, M., & Shneikat, B. (2023). Evidence from an emerging market economy on the dynamic connection between financial development and economic growth. Research in Globalization, 6, 100124.

Porter, M. E. (1990). The Competitive Advantage of Nations. Harvard Business Review, 68(2), 73-91.

Paravisini, D., Rappoport, V., & Schnabl, P. (2023). Specialization in bank lending: Evidence from exporting firms. The Journal of Finance, 78(4), 2049-2085. https://doi.org/10.1111/jofi.13254

Scott, B. R., & Lodge, G. C. (Eds.). (1985). U.S. competitiveness in the world economy. Harvard Business School Press.

World Economic Forum. (2017). The Global Competitiveness Report 2017–2018. Geneva: World Economic Forum.

World Bank (2020). Doing Business Report.